

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة 16

الخميس، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد بيريس. . . . . (سري لانكا)

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

البنود من 90 إلى 108 من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا لبرنامج العمل، ستستمع اللجنة أولا إلى إحاطتين عن طريق الفيديو من رئيس الاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، سعادة السيد إنريكي مانولو، ممثل الفلبين، ورئيسة فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، سعادة السيدة موانبوي سيواي، ممثلة الهند. وبعد ذلك، ستواصل اللجنة مناقشتها المواضيعية في إطار مجموعة "الأسلحة التقليدية".

أدعو اللجنة الآن إلى مشاهدة بيان مسجل مسبقا يدلي به رئيس الاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين، السيد إنريكي مانالو.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في غرفة الاجتماعات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيسة فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، التي تنضم إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو.

السيدة سيواي (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على دعوتي لمخاطبة جلسة اللجنة الأولى اليوم. أنا من الهند، وكان لي شرف تولي رئاسة فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لعام 2022.

أنشئ فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لعام 2022 عملا بقرار الجمعية العامة 53/74، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن مواصلة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-64124 (A)



المشتريات من الإنتاج الوطني والمخزونات العسكرية، إضافة إلى استمارة إبلاغ محدثة ومبسطة بشأن عدم وجود ما يُبلغ عنه. لقد شهد سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أدنى معدل للمشاركة فيه في عام 2021. ولذلك، نظر فريق الخبراء الحكوميين لعام 2022 في سبل تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في السجل، مع مراعاة تباين الظروف الإقليمية التي تؤثر على المشاركة. وقدمت أفرقة الخبراء الحكوميين السابقة العديد من التوصيات الرئيسية، ولكن فريق الخبراء الحكوميين لهذا العام قدم مقترحات للتوعية الموجهة بشأن السجل، بما في ذلك من خلال تنظيم المناسبات واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وإنشاء فريق أصدقاء غير رسمي للسجل، يتألف من الأعضاء المهتمين في فريق الخبراء الحكوميين لعام 2022.

وسيعمل الفريق عن كثب مع الأمانة والدول الأعضاء وسيتعاون، حسب الاقتضاء، مع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة لتشجيع زيادة المشاركة في السجل، ولا سيما عن طريق استحداث أدوات للتوعية والتدريب، فضلا عن دعم تخصيص المزيد من موارد الميزانية والموارد البشرية للأمانة. وعقد فريق الأصدقاء غير الرسمي للسجل اجتماعه الأول في الشهر الماضي وسرني أن أعلم أن العديد من أعضاء الفريق يحضرون اجتماعات اللجنة الأولى شخصيا، في نيويورك، هذا العام. وأنطلع إلى رؤية النتائج المتأنية من جهودنا قريبا.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن خالص شكري لأعضاء اللجنة على اهتمامهم وحضورهم. وأود مرة أخرى أن أشكر فريق الخبراء الحكوميين لعام 2022، وكذلك مكتب شؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، على دعمهم. لقد شكّل السجل، على مدى 30 عاما، أداة عالمية لتعزيز الشفافية في عمليات النقل الدولي للأسلحة وبناء الثقة بين الدول وتعزيز الاستقرار والأمن العالميين. وفي خضم التوترات العالمية المتصاعدة وانعدام الثقة بين الدول، أود أن أشجع الدول الأعضاء على المشاركة في السجل، نظرا لأهميته اليوم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تواصل اللجنة الآن مناقشتها المواضيع في إطار مجموعة "الأسلحة التقليدية". وقبل أن أفتح باب

تشغيل السجل واستمرار جدواه، بما يشمل بحث العلاقة القائمة بين المشاركة في السجل ونطاقه واستخدامه وزيادة تطويره. وعقد الفريق، الذي تألف من 20 خبيرا اختيروا على أساس التمثيل الجغرافي العادل للدول الأعضاء، ثلاث دورات مدة كل منها أسبوع واحد في جنيف ونيويورك. وبعد دراسة متأنية لتوصيات فريق الخبراء الحكوميين لعام 2019 ومناقشة أفكار جديدة لتعزيز تشغيل السجل وجدواه، فضلا عن الخيارات المتاحة لتعزيز تطويره، اختتم الفريق عمله واعتمد تقريره النهائي بتوافق الآراء في 17 حزيران/يونيه 2022. ونُشر التقرير في 19 آب/أغسطس 2022 ويمكن الإطلاع عليه على الإنترنت بالغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

وأود أن أبدأ بالتدبر في مناقشتنا بشأن جدوى السجل. نظرا لأن هذا هو فريق الخبراء الحكوميين العاشر، كان أماننا مجموعة كبيرة من المجالات للنظر فيها، بما في ذلك أفكار جديدة قدمها فريق الخبراء الحكوميين لعام 2022. ويتطلب الأمر وقتا للانتقال من مداولات الخبراء بشأن المقترحات المتعلقة بتعديل نطاق السجل إلى تقديم توصيات بتوافق الآراء. ولم يكتف فريق الخبراء الحكوميين لعام 2022 بدراسة بعض مقترحات الأفرقة السابقة والمناقشات التي أجرتها، بل استفاد أيضا من ورقات العمل التي أعدها الخبراء. وأعتقد أن العمل المُصطلح به في سياق إعداد تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام 2022 يوفر أساسا مفيدا جدا لمداولات الفريق المقبل، وربما تُقدم توصيات جديدة لإجراء تعديلات لزيادة تعزيز جدوى السجل إلى اللجنة في عام 2025. وقد نظر الفريق في التقدم المحرز في التكنولوجيات لكفالة استمرار الفئات السبع في السجل في استيعاب جميع الأسلحة التقليدية ذات الصلة.

وألاحظ مع الارتياح أن الفريق توصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصية بتعديل نطاق الفئة الخامسة لتشمل المركبات المقاتلة ذات الأجنحة الدوارة المسيرة من دون طيار. وأوصى الفريق باعتماد وصف للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يُبلغ عنه في إطار صيغة 7 + 1. وقدم الفريق استمارات إبلاغ مرجعية لتقديم معلومات عن

المتضررة بشكل كامل على المواد والمعدات والتكنولوجيا والموارد المالية لإزالة الذخائر العنقودية غير المنفجرة. وتواصل الحركة إدانة استخدام الألغام المضادة للأفراد، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، في حالات النزاع، بهدف تشويه المدنيين الأبرياء وقتلهم وترويعهم. وتدعو الحركة جميع الدول القادرة على تقديم المساعدة المالية والتقنية والإنسانية اللازمة إلى أن تفعل ذلك. وتؤكد دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام التزامها بالتنفيذ الكامل لخطة عمل أوسلو.

تدعو دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة إلى التنفيذ المتوازن والشفاف والموضوعي للمعاهدة، بما يتفق بدقة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحق الأصيل لكل دولة في الأمن وفي الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس. وتشجع دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولاتها الدول الأخرى على أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية وبروتوكولاتها.

وترى الحركة أن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تثير عدداً من المسائل الأخلاقية والقانونية والمعنوية والتقنية والمسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين، التي ينبغي تداولها ودراستها بدقة في سياق الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تحيط دول حركة عدم الانحياز الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة علماً باعتماد تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل لعام 2019 بتوافق الآراء، وتُسلم بأن هناك حاجة ملحة إلى وضع صك ملزم قانوناً بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. كما أحاطت الحركة علماً بتقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام 2022. وتعترف الحركة بالاختلال الكبير القائم في إنتاج وامتلاك الأسلحة التقليدية والاتجار بها بين البلدان الصناعية وبلدان عدم الانحياز، وتدعو الدول الصناعية إلى إجراء خفض كبير

المناقشة، أود أن أذكر الوفود بأن الوقت المحدد للبيانات خلال الجزء المواضيعي هو خمس دقائق عند التكلم بصفة وطنية وسبع دقائق للبيانات التي يُدلى بها باسم عدة وفود.

ولا بد لي من أن أكرر مرة أخرى أننا نسابق الزمن. وأود أن أناشد الأعضاء وأطلب إليهم التعاون والالتزام بالوقت المحدد قدر الإمكان. وأنا واثق من أنهم سيتكرمون بالاستجابة.

**السيدة كريستانتني (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية):** يسرني أن أتكلّم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

لا يزال عدم الوفاء بالالتزامات والتعهدات المقطوعة بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة الملزمة قانوناً، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، يشكل تهديداً للسلام والأمن العالميين. وتواصل حركة بلدان عدم الانحياز تأكيد الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها ذات الصلة وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها لتلبية احتياجاتها الأمنية وللدفاع عن نفسها. كما لا تزال الحركة تشعر بقلق عميق إزاء العواقب الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الكثيرة الناجمة عن نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصنيعها وتداولها بصورة غير مشروعة. وتحيط الحركة علماً بنجاح عقد الاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي عُقد في تموز/يوليه واعتماد وثيقته الختامية بتوافق الآراء. وترحب الحركة بقرار الاجتماع إنشاء برنامج دائم مخصص للتدريب بمنح الزمالات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما للبلدان النامية.

إذ تسلم حركة عدم الانحياز بالآثار الإنسانية الضارة الناجمة عن استخدام الذخائر العنقودية، وإذ تعرب عن تضامنها مع البلدان المتضررة من الذخائر العنقودية، فإنها تدعو إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية والإنسانية اللازمة لعمليات إزالة الذخائر العنقودية غير المنفجرة وكفالة إعادة تأهيل الضحايا اجتماعياً واقتصادياً وكفالة حصول البلدان

الأفريقي؛ وبروتوكول عام 2002 بشأن إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والإعلان الرسمي بشأن السياسة الدفاعية والأمنية الأفريقية المشتركة المعتمد في سرت في عام 2004؛ وبروتوكول نيروبي؛ وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعام 2004؛ واتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة؛ والجهود المبذولة في إطار تجمع دول الساحل والصحراء واتحاد المغرب العربي؛ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063؛ ومبادرة إسكات البنادق في أفريقيا؛ وغيرها من المبادرات دون الإقليمية. وتعرب المجموعة الأفريقية عن تقديرها للجهود التي بذلتها الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة منذ دخولها حيز النفاذ، وكذلك لجهود المؤتمر الثامن للدول الأطراف في المعاهدة، الذي عقد في الفترة من 22 إلى 26 آب/أغسطس في جنيف. وتحت المجموعة الدول الأطراف في المعاهدة على تنفيذها بطريقة متوازنة وموضوعية تحمي مصالح جميع الدول، وليس فقط مصالح الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية على الصعيد الدولي. وتؤكد المجموعة مجدداً على الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها لتلبية احتياجاتها الأمنية والدفاع عن نفسها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ولا يزال من الممكن التنفيذ الكامل للمعاهدة بتعاون الجميع.

لا تزال أفريقيا إحدى أكثر المناطق معاناة من آثار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - التي ينتج معظمها خارج القارة ومع ذلك يتم الحصول عليها واستخدامها من قبل أطراف متلقية غير مصرح لها وجماعات مسلحة غير مشروعة داخل أفريقيا. ولذلك، تعتبر المجموعة الأفريقية هذه الجلسة فرصة أخرى للمجتمع الدولي لتجديد جهوده لوقف مد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في حالات النزاع بغية تهيئة بيئة مواتية للسلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن المهم أن نعترف بأن تعزيز مشاركة الدول السلمية وغير المقيدة والشاملة في الإجراءات العالمية الرامية إلى منع تدفق الأسلحة غير المشروعة، لا سيما في أفريقيا، سيبسر تحقيق خطة

في إنتاج وامتلاك الأسلحة التقليدية والاتجار بها بغية تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي.

أخيراً، تعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها إزاء الزيادة في النفقات العسكرية العالمية، التي كان من الممكن إنفاقها بدلاً من ذلك على الاحتياجات الإنمائية. وتشدد الحركة كذلك على أهمية خفض النفقات العسكرية، وفقاً لمبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح، وتحت جميع الدول على تكريس الموارد المتاحة نتيجة لذلك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في مكافحة الفقر.

**السيد بانديا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد مجموعة الدول الأفريقية البيان الذي أدلت به ممثلة إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

لا تزال المجموعة تشعر بقلق عميق إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتصنيعها وانتشارها وتداولها وتكديسها المفرط وانتشارها دون ضوابط في العديد من مناطق العالم، ولا سيما في قارة أفريقيا، وتحديدًا في ضوء عواقبها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الكثيرة. وفي ذلك الصدد، تولي المجموعة الأفريقية أهمية كبيرة للدور المحوري الذي يؤديه برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، بوصفهما صكّين حاسمين متعددي الأطراف ومكرسين لمكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومعالجة آثارها المتعددة الأبعاد التي تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ولا تزال المجموعة ملتزمة بتنفيذ برنامج العمل، وترحب بنجاح عقد الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل في نيويورك في الفترة من 27 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه 2022، فضلاً عن اعتماده وثيقة ختامية بتوافق الآراء.

وتتوه المجموعة بالعمل المكثف المُنجَز من أجل التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك من خلال إعلان باماكو لعام 2000؛ والقانون التأسيسي للاتحاد

المساعدة والتعاون الدوليين جانباً حاسماً في عملية تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب. وتود المجموعة أيضاً أن تبرز ضرورة زيادة استخدام الأمم المتحدة للخبرات والموارد المحلية المتاحة في البلدان النامية في أنشطتها الرامية إلى دعم تنفيذ برنامج العمل. وفي هذا الصدد، تود المجموعة أن تؤكد من جديد دعمها القوي لوضع برنامج زمالات الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للبلدان النامية بغية تدريب المسؤولين المعنيين الذين ترشحهم حكوماتهم في المجالات المتصلة بتنفيذ برنامج العمل. وندعو الدول الأعضاء إلى الإسراع في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للزمالات بعد النظر في مختلف المقترحات التي قدمتها الأمانة العامة في ذلك الصدد.

**السيد فولر (بليز) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الـ 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية. يسر الجماعة الكاريبية أن تشارك في مناقشة اللجنة الأولى اليوم بشأن الأسلحة التقليدية.

تؤيد الجماعة الكاريبية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة المرتبطة بها أولوية ملحة لمنطقة الجماعة الكاريبية. ولا تزال الأسلحة النارية غير المشروعة أحد العوامل الرئيسية لارتفاع مستويات الجريمة على أراضيها ومسؤولة عن أكثر من 70 في المائة من جرائم القتل. وهي السلاح المفضل للعناصر الإجرامية نظراً لمرونتها وإمكانية إخفائها وتكلفتها ويسر إمكانية الحصول على الذخيرة. وفي ذلك السياق فإن الأمر الأكثر إثارة للقلق أن منطقة الجماعة الكاريبية لا تصنع أو تصدر أو تعيد تصدير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، ولا نستوردها على نطاق واسع. ومع ذلك، لا يزال مواطنونا يتحملون وطأة أثرها الفتاك. ومما يزيد المشكلة تعقيداً أيضاً التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة مثل استخدام البوليمرات والطباعة ثلاثية الأبعاد والنهج التجميعي في تصميم الأسلحة. وتمثل تلك التكنولوجيات تحديات جديدة لإمكانية التعقب ولجهودنا الشاملة لتعزيز نظم المراقبة وتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية.

التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وتشدد المجموعة الأفريقية على ضرورة وضع ضوابط على الملكية الخاصة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحفاظ عليها، وتدعو جميع الدول إلى كفالة اقتصار توريد هذه الأسلحة على الحكومات أو الكيانات مأذون لها من قبل حكومات الدول الممتلقة؛ ويجب عليها أيضاً أن تتخذ القيود والمحظورات القانونية التي تمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإن التقيد على الصعيد العالمي بذلك التعهد يسهم إسهاماً كبيراً في الجهود الرامية إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها.

تود المجموعة أن تنثي على جهود ومساهمات العديد من الشركاء والمناحين، مع التشديد على أن المساعدة الدولية لدعم تنفيذ برنامج العمل لا تزال غير متناسبة مع احتياجات البلدان المتضررة. وتشدد المجموعة الأفريقية على ضرورة زيادة المشاركة في التصدي للتحديات التي تواجهها أفريقيا فيما يتعلق بأثر التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي ذلك السياق، تود المجموعة الأفريقية أن تدعو جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالإبلاغ ونقل التكنولوجيا وضمان تدفق التعاون والمساعدة الدوليين من دون عوائق، على النحو الذي تأذن به الأمم المتحدة. كذلك تحث المجموعة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ذات الاقتصادات المتقدمة النمو على تقديم مزيد من المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان النامية لمساعدتها على تحقيق الأهداف العامة لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب بغية القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتعتقد المجموعة أن هذه الجهود ستعزز المبادرات الوطنية والإقليمية وتساعد الجهود المبذولة على الصعيد العالمي.

تؤكد مجدداً المجموعة أيضاً أن هذه المساعدة ينبغي ألا تكون مشروطة بكونها جزءاً من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها الدولة المتلقية أو تنتقص منها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يشكل توفير التدريب والمعدات الكافية، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز بناء القدرات الوطنية، وتعبئة الموارد المالية، جزءاً مهماً بصفة خاصة من المساعدة والتعاون الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، يظل إنشاء آليات لزيادة فعالية

والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية إلى مصادرة 350 قطعة سلاح و 300 3 طلقة ذخيرة، ومصادرة شحنة كبيرة جدا من المخدرات عبر منطقة البحر الكاريبي.

وفي تنفيذ هذه المبادرات، تلقت الجماعة الكاريبية الدعم من طائفة من شركاء متعددي الأطراف وثنائيين. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لبناء القدرات وغيرها من أشكال الدعم التي نلتقاها من الشركاء الدوليين في التنمية. ونشدد كذلك على أهمية العمل مع الوكالة الإقليمية، وتحديد الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية، لضمان التأزر والتنسيق في تنفيذ الأولويات الوطنية والإقليمية. كذلك نحض الوكالات المانحة على تقديم المزيد من الدعم للوكالة المعنية بالتنفيذ التابعة للجماعة الكاريبية.

لا تزال الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تؤمن إيماناً راسخاً بأن التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب أمر في غاية الأهمية للحد من العنف المسلح. ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بالوفاء بالتزاماتنا بموجب تلك الصكوك وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، ونود أن نبرز أن نجاحها لا يمكن تحقيقه بدون التزام والقيام بعمل على الصعيد العالمي.

وفي ذلك الصدد، ترحب الجماعة الكاريبية بإظهار الإرادة السياسية والالتزام اللذين أديا إلى اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء في الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين. وبالنسبة لموضوع يكتنفه الانقسام السياسي وانعدام الثقة، فإن روح الهدف المشترك موضع ترحيب حقيقي، ويجب أن تسترشد بها في المضي قدماً بمداولاتنا. إن تحدياتنا عالمية، ويجب أن تكون حلولها عالمية كذلك.

إن الجماعة الكاريبية إذ تستشرف المستقبل، تعتقد أن التعاون الدولي أساسي لتحقيق نتائج ملموسة في تحديد الأسلحة التقليدية. ولا نزال ملتزمين بالتعاون مع جميع الشركاء، بما في ذلك المجتمع المدني، وندعو إلى المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للمرأة في تلك الجهود.

قبل أسبوعين، حدد مجلس الجماعة الكاريبية للأمن الوطني وإنفاذ القانون على المستوى الوزاري الاتجار بالأسلحة النارية بوصفه من بين أكبر المخاطر التي تتهدد بلدان منطقة البحر الكاريبي. وسلط الضوء على الأثر المدمر للتدفق غير المشروع لهذه الأسلحة في تأجيج الجريمة المنظمة وجرائم العصابات والعنف القائم على نوع الجنس في منطقتنا، وكذلك في انتكاس المكاسب التي تحققت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد وضعت الجماعة الكاريبية، في استجابتها، نهجاً مستهدفاً في إطار استراتيجية الجماعة الكاريبية لمكافحة الجريمة والأمن وخريطة الطريق الكاريبية للأسلحة النارية لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف في منطقتنا وتقنيك العوامل التي تجعل من الممكن أن تتدفق الأسلحة بصورة غير مشروعة إلى أراضينا وإلى أيدي المجرمين. وبدعم من الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية، ما فتئنا نعمل على وضع خطط عمل وطنية بشأن الأسلحة النارية، بالشراكة مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونحن مقتنعون بأن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دوراً هاماً تؤديه، بناء على طلبها، في تنفيذ برامج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك تنسيق المساعدة. والوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية تضطلع بدور رائد في تعزيز التنسيق والاتساق للحد من العنف المسلح وتعزيز السلم والأمن الإقليميين بالمضي قدماً بخريطة الطريق الكاريبية للأسلحة النارية. وقد أقامت شراكات حيوية مع العديد من الوكالات الدولية للمساعدة في مكافحة جرائم الأسلحة النارية، بما في ذلك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومنظمة الجمارك العالمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، والفريق الاستشاري المعني بالألغام.

وفي الآونة الأخيرة، في الفترة من 24 إلى 30 أيلول/سبتمبر، أدت عملية مشتركة مع الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة



وتؤكد المجموعة على الحق المشروع للدول في توفير احتياجاتها من الأسلحة التقليدية طبقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق الدفاع الشرعي عن النفس، كما تؤكد رفضها القاطع لفرض أية قيود على هذا الحق.

وتتمسك المجموعة العربية ببرنامج العمل بوصفه إطاراً دولياً قائماً بذاته، وتؤكد ضرورة الحرص على عدم تداخل تنفيذ برنامج العمل مع أية آليات دولية أخرى، وتجنب الزج بموضوعات خلافية لا يشملها البرنامج.

وتؤكد المجموعة العربية مجدداً أهمية تعزيز التعاون الدولي والمساعدات الفنية لتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب بما في ذلك دعم قدرات الدول بالتقنيات الحديثة ذات الصلة وبناء القدرات، لا سيما في مجالات تأمين المخزون ومراقبة الحدود، بدون تدخل في سيادة الدول أو فرض شروط تتعارض مع روح البرنامج وأهدافه.

وتدرك المجموعة العربية أهمية ألا يؤدي تقديم المساعدات لدولة ما للانقاص من موارد المساعدات التنموية الرسمية المخصصة لتلك الدولة، أو محاولة إيجاد روابط غير محددة بين تقديم تلك المساعدات المطلوبة في مجال مكافحة الاتجار والإمداد غير المشروع بالأسلحة التقليدية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة فيما يتجاوز الغاية 4 من الهدف 16 الذي يتناول تحديداً موضوع مكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة .

وتؤكد المجموعة العربية أنه من الحري أن يتم التركيز أولاً على سد الثغرات التي تحول دون تحقيق فاعلية الجهود الأهمية ومتعددة الأطراف ذات الصلة بمكافحة الإمداد والاتجار غير المشروع بالأسلحة قبل النظر في التعامل مع الإشكاليات الخاصة بالذخائر؛ وهناك ضرورة لإجراء دراسة متأنية من جانب الخبراء الفنيين والقانونيين للبتعات الفنية والاقتصادية والأمنية والقانونية المترتبة على المقترحات الخاصة بتطبيق هذه الآليات والقواعد المنطبقة على الأسلحة والذخائر.

وترحب المجموعة باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع

في الختام، نحث جميع الدول على استحضار الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق المزيد من التقدم في مداولاتنا.

**السيد الطائي (العراق):** أود في البداية أن أعرب عن تأييد المجموعة العربية لما تضمنه البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز .

تولي المجموعة العربية اهتماماً متزايداً بمكافحة الاتجار والإمداد غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، خاصة في ضوء الآثار الكارثية لظاهرة التزايد غير المسبوق في الإمداد غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في المنطقة العربية على المستويات الأمنية والإنسانية والاقتصادية. إ قيام بعض الحكومات بإداد الإرهابيين والجماعات المسلحة غير المشروعة بالأسلحة لإطالة أمد الصراعات المسلحة، وتحقيق أهداف سياسية مغرضة، تتناقض مع أبسط قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وعدد من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وآخرها قرار مجلس الأمن 2370 (2017).

وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة العربية أهمية برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتدعو للحفاظ على قيمة هذا البرنامج كأداة دولية توافقية يتمثل الغرض الرئيسي لها في بناء الثقة وتعزيز التعاون بين دول العالم من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، على ألا تتعارض أية إجراءات يتم اتخاذها في هذا الشأن مع الحق المشروع للدول في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وفي تصنيع واستيراد الأسلحة التقليدية لهذا الغرض.

تؤكد المجموعة العربية ضرورة التمييز بين مكافحة الاتجار والإمداد غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - والتي تعد الهدف الرئيسي لبرنامج العمل - وبين فرض قيود مسبقة أو تمييزية أو احتكارية على الاتجار في الأسلحة التقليدية فيما بين الحكومات وفقاً للتقدير السيادي لكل منها لطبيعة التهديدات الأمنية التي تواجهها.

وتطالب المجموعة بضرورة الالتزام بحظر أي توريد للأسلحة لدولة ما بدون ترخيص رسمي من السلطة المعنية بفي دولة الاستيراد.

وبالنظر إلى الواجب الإنساني للعديد من الاتفاقيات الدولية التي تتناول مسألة الأسلحة التقليدية، لا يمكننا تجاهل حرب روسيا العدوانية غير المبررة ومن دون سابق استقزاز وغير القانونية على أوكرانيا. وهذه الحرب العدوانية ليست انتهاكا صارخا للقانون الدولي فحسب، بل أيضا كارثة إنسانية لأوكرانيا وشعبها، تسبب فيها الاتحاد الروسي، في ازدياد صارخ للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. يؤيد الاتحاد الأوروبي بفاعلية عمل المحكمة الجنائية الدولية والتدابير الرامية إلى ضمان المساءلة عن جرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على هذه الجرائم.

لذلك، ندعو جميع الدول إلى الامتناع عن أي عمليات لنقل للأسلحة إلى روسيا. وندين بأشد العبارات الممكنة استخدام روسيا للألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، فضلا عن استخدامها للأسلحة المتفجرة الأخرى، مثل الصواريخ وقذائف المدفعية أو الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع الموجهة ضد المدنيين في حربها العدوانية على أوكرانيا. وندعو روسيا إلى احترام القانون الدولي الإنساني وسحب جميع قواتها ومعدات العسكرية فورا وبدون قيد أو شرط من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

يشير الاتحاد الأوروبي إلى أن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها جزء أساسي لا يتجزأ من القانون الدولي الإنساني. ويشجع الاتحاد الأوروبي بقوة جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها على أن تفعل ذلك بدون مزيد من التأخير. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة منتدى دولي فريد لجمع الخبرات الدبلوماسية والقانونية والعسكرية من أجل الاستجابة للتطورات الجديدة في تكنولوجيا الأسلحة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالعمل الذي قام به فريق الخبراء الحكومي المعني بالأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل خلال السنوات الماضية، ويدرك الإسهام الذي قدمه في فهمنا المشترك لهذا الموضوع المعقد وفي إيجاد أرضية مشتركة. وينبغي لفريق الخبراء الحكوميين أن

الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتتطلع إلى البناء على التوصيات الواردة فيها، تمهيدا لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المنتظر عقده خلال عام 2024. كما تتطلع المجموعة إلى تطوير مقترح برنامج زمالة الأمم المتحدة بصورة عاجلة، والذي يهدف إلى بناء قدرات الدول النامية في موضوعات الأسلحة الصغيرة والخفيفة، اتساقاً مع التوصيات الواردة بالوثيقة الختامية للاجتماع الثامن لبرنامج العمل.

في الختام، تشير المجموعة إلى إنشاء مجموعة العمل مفتوحة العضوية المعنية بالذخائر التقليدية؛ وتتطلع إلى المشاركة بإيجابية في أعمالها بما يسهم في تناول موضوعات الذخائر التقليدية بصورة مستقلة وشاملة، ويهدف وضع إطار عمل عالمي للتعامل مع الذخائر التقليدية على كافة المستويات، الوطنية والإقليمية والدولية، وتؤكد المجموعة في هذا الصدد ضرورة الالتزام بولاية مجموعة العمل المشار إليها وفقاً للقرار المنشئ لها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

**السيد كارزمارز (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وجمهورية مولدوفا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة آيسلندا، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك جورجيا وموناكو وسان مارينو.

مع أن التقدم المحرز يشكل حاليا تحديا أمام بعض مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، يوجد العديد من قصص النجاح في مجال تحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح. ونشجع جميع الدول على إدراك مسؤوليتها عن النهوض بذلك العمل. ونعتقد أيضا أن المشاركة الفعالة والمتساوية للمرأة وتوليها دورا قياديا في صنع القرارات والتصرف كلها مسائل مهمة جدا في تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة.



أو الانضمام إليها بدون مزيد من التأخير. ونرحب بالعمل الذي أنجز هذا العام تحت رئاسة ألمانيا لمعاهدة تجارة الأسلحة، وكذلك بالاختتام الناجح للمؤتمر الثامن للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. وبالنظر إلى العديد من الانتهاكات الروسية الصارخة لاتفاقيات جنيف، فإن عمليات نقل الأسلحة إلى روسيا غير مسموح بها بموجب معاهدة تجارة الأسلحة. لقد فرض الاتحاد الأوروبي حظرا على الأسلحة ضد روسيا منذ ضمها غير القانوني لشبه جزيرة القرم في عام 2014.

ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وتحويلها واستخدامها غير المأذون به يشكل عائقا خطيرا أمام تحقيق السلام والنمو والتنمية والأمن في العالم. ولذلك، ما فتئ الاتحاد الأوروبي يعزز بفاعلية تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويجب دعم تنفيذه بتآزر مع الصكوك الدولية والإقليمية الأخرى، مثل معاهدة تجارة الأسلحة وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية اتباع نهج يراعي الفوارق بين الجنسين إزاء مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ويسلط الضوء على الآثار المختلفة للعنف المسلح على النساء والرجال والفتيات والفتيان.

وعلاوة على ذلك، لا تزال الإدارة غير الفعالة للذخيرة التقليدية تشكل مصدر قلق متزايد للمجتمع الدولي. ولذلك، يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ بموجب القرار 76/233، الذي يسعى إلى وضع إطار لدعم إدارة الذخيرة على نحو مأمون وآمن ومستدام طوال مدة دورته.

إن الاتحاد الأوروبي ثابت في دعمه للهدف الإنساني لاتفاقية الذخائر العنقودية. ويساورنا قلق عميق إزاء الاستخدام العشوائي للذخائر العنقودية في سورية واليمن وليبيا ونزاع ناغورنو كاراباخ، ولا سيما في أوكرانيا.

يواصل جهوده، استنادا إلى ولاية قوية، للتمكين من إحراز تقدم، يجسد أيضا ضرورة الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ومع مراعاة الاعتبارات الأخلاقية ذات الصلة. ولضمان الامتثال، يجب على البشر اتخاذ قرارات فيما يتعلق باستخدام القوة الفتاكة، وممارسة السيطرة على نظم الأسلحة التي يستخدمونها، وأن يستمروا في تحمل المسؤولية عن القرارات المتعلقة باستخدام القوة.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يساوره قلق عميق إزاء استمرار الأثر العالمي الشديد للأجهزة المتفجرة يدوية الصنع واستخدامها وآثارها العشوائية، ولا سيما في ارتكاب الأعمال الإرهابية واستخدامها من قبل جهات غير تابعة للدول. وفي ذلك السياق، نرحب بالإعلان السياسي المستكمل بشأن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، الذي اعتمدته في العام الماضي الأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية.

ويبرز الاتحاد الأوروبي الأثر الإنساني والعواقب الوخيمة التي يخلّفها الاستخدام العشوائي، وغير المتناسب للألغام غير الألغام المضادة للأفراد، على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن المناسب أن تواصل الدول الأطراف مناقشة كيفية ضمان الامتثال للبروتوكول الثاني المعدل، وكذلك فيما يتعلق بهذه الألغام. لذلك ينبغي لمسألة هذه الألغام أن تظل مدرجة في جدول أعمال اتفاقية الأسلحة التقليدية لإجراء مزيد من المناقشات حولها.

إن الاتحاد الأوروبي أيضا متحدا في تأييده لفرض حظر عالمي على الألغام المضادة للأفراد. ونهيب بجميع الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد أن تفعل ذلك بدون مزيد من التأخير. ونشجع جميع الأطراف على الإسراع في المضي نحو تحقيق عالم خال من الألغام المضادة للأفراد بحلول عام 2025. وندعم خطة عمل أوسلو.

كذلك يؤكد مجددا الاتحاد الأوروبي دعمه القوي لمعاهدة تجارة الأسلحة ويدعو جميع الدول، ولا سيما الدول المستوردة والمصدرة ودول المرور العابر الرئيسية للأسلحة إلى التصديق على المعاهدة

الاجتماع الثامن الذي يعقد مرة كل سنتين لإنشاء برنامج دائم مكرس للزمالات التدريبية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ثانياً، ينبغي عدم فرض قيود لا لزوم لها على نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتؤكد إندونيسيا من جديد الحقوق السيادية للدول في اقتناء المزيد من الأسلحة والأسلحة الخفيفة والأجزاء والمكونات والذخيرة ذات الصلة للدفاع عن النفس والاحتياجات الأمنية وصنعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها.

ثالثاً، يجب أن تنصب جهودنا على تعاون إقليمي قوي للحد من النقل غير المشروع للأسلحة. ولا بد من تعزيز التدابير المتعلقة بمراقبة الحدود لبلوغ ذلك الهدف. وبالإضافة إلى ذلك، ترحب إندونيسيا بالجهود التي يبذلها المركز الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا للمساعدة في معالجة مسألة المتفجرات من مخلفات الحرب.

رابعاً، ينبغي ألا تستخدم أبداً الأسلحة التقليدية القادرة على إلحاق أضرار عشوائية. وتتبع معالجة الضرر الإنساني الناجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ونرحب بالجهود المتعددة الأطراف الجارية في ذلك الصدد. وفي ذلك السياق، تدين إندونيسيا أيضاً استخدام الألغام المضادة للأفراد في النزاعات، بما يتعارض مع القانون الدولي الإنساني. إن الألغام تقتل الأبرياء وحفظه السلام التابعين للأمم المتحدة. ولذلك، تواصل إندونيسيا تعزيز قدرات قواتها لحفظ السلام في مجال إزالة الألغام، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي.

في الختام، تعتقد إندونيسيا أن تعزيز التعاون الدولي بشأن كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة وضمان قدر أكبر من الشفافية من شأنه أن يساعد على تحسين عملية تحديد الأسلحة التقليدية. لقد حان الوقت للعمل معاً لضمان استخدام مواردنا على نحو أفضل من أجل تحقيق السلام والازدهار العالميين.

**السيدة بيتي (فرنسا) (تكلت بالفرنسية):** تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً بالانتهاء من الإعلان السياسي المعني بتعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

مراعاة للوقت، أدليت ببيان موجز. وستتاح النسخة الكاملة للبيان على الموقع الشبكي للجنة الأولى.

**السيد بارنوهادينغرات (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز وباسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/77/PV.15).

لا يزال التدفق و/أو النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تحديات على نطاق واسع وعابر للحدود. وتسهم الأسلحة غير المشروعة التي تقع في الأيدي الخطأ في ارتكاب أعمال العنف والإرهاب في جميع أنحاء العالم. والآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الهائلة الناجمة عن تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بصورة غير مشروعة لا تزال تبعث على القلق.

وفي ذلك السياق، تدعو إندونيسيا جميع الدول الأعضاء إلى تجديد التزامها لاحتواء التدفق غير المشروع للأسلحة التقليدية. وينبغي للدول المنتجة الرئيسية أن تكفل اقتصار توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الحكومات أو الكيانات التي تأذن بها على النحو الواجب.

أود أن أبرز أربع نقاط تتعلق بهذه المجموعة.

أولاً، علينا أن نعمل معاً لتعزيز الضوابط المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونكرر إندونيسيا دعوتها إلى تنفيذ متوازن وكامل وفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعبق. وفي سبيل دعم تنفيذه، ترحب إندونيسيا بالاختتام الناجح للاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل. وترحب إندونيسيا أيضاً بالقرار المنبثق عن

الاتجار غير المشروع من خلال توفير ما يرتبط بذلك من معدات وتدريب وخبرة تقنية.

من الجوهري احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني في حالات النزاع المسلح لحماية المدنيين من آثار الاستخدام العشوائي وغير المتناسب للأسلحة التقليدية. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وهو إعلان جرى التفاوض بشأنه تحت قيادة أيرلندا التي نشيد بعملها.

تشرفت فرنسا برئاسة مؤتمر الاستعراض السادس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وستشارك في تقديم مشروع قرار هذا العام بشأن الاتفاقية. واتفاقية الأسلحة التقليدية صك أساسي لتعزيز الحوار المستتير بين الدول، والاستفادة من الخبرة السياسية والقانونية والعسكرية والدبلوماسية بشأن المسائل المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني. وسنواصل المساهمة بنشاط في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل الجاري في إطار معايير الاتفاقية. ومما لا شك فيه أن ذلك العمل مكننا من إحراز تقدم في جوهر المناقشات وتحديد نقاط التقارب. ولذلك، تؤيد فرنسا البيان المشترك بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل الذي سيدلي به ممثل النمسا.

ويجب علينا تكثيف جهودنا في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية لمواجهة التحديات التي تفرضها تلك النظم. واستنادا إلى أهداف الاتفاقية وغاياتها، التي تشكل جزءا من القانون الدولي الإنساني وتهدف إلى تحقيق توازن بين الضرورات العسكرية والمبادئ الإنسانية، يجب علينا أن نعمل جماعيا على بناء الإطار التشغيلي المعياري المطبق على التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. ومواصلة عملنا في إطار فريق الخبراء الحكوميين بشأن

تنتهك روسيا يوميا في أوكرانيا، المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة وتتجاهل التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بشن هجمات تستهدف السكان المدنيين عمدا، بما في ذلك من خلال استخدام الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. ولن نتسامح فرنسا مع الإفلات من العقاب، وتجب مساءلة مرتكبي تلك الأعمال التي لا تحتل أمام العدالة الدولية.

لا تزال فرنسا ملتزمة التزاما كاملا بالدفاع عن سلامة قواعدها الدولية واحترامها، والحفاظ على القانون الدولي الإنساني، وإضفاء الطابع العالمي على صكوك نزع السلاح وتحديد الأسلحة التقليدية وتعزيزها. وفرنسا، بوصفها طرفا في اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، ما برحت تشعر بالقلق إزاء أثر استخدام هذه الأسلحة على السكان المدنيين، وتواصل جهودها لتعزيز تنفيذها وإضفاء الطابع العالمي عليهما. ونرحب أيضا بالعمل المنجز في سياق برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وصكه الدولي للتعقب، وكذلك نرحب بعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية، الذي تترأسه ألمانيا.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها يشكل بالفعل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. كذلك فإن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تشكل تحديا أمنيا كبيرا. ولهذا السبب شاركت فرنسا، مع أستراليا، في تقديم مشروع القرار A/C.1/77/L.50، ونأمل أن تحو جميع الدول حذونا. ونؤكد من جديد أيضا التزامنا بتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة وإضفاء الطابع العالمي عليها، وهي صك أساسي لتنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية ومنع الاتجار بها ونقلها بصورة غير مشروعة. وتقدم فرنسا الدعم إلى الدول غير الأوروبية، بناء على طلبها، في تعزيز نظمها الوطنية لمراقبة نقل الأسلحة امتثالا للمعاهدة. ونؤيد أيضا الجهود التي تبذلها عدة دول في سياق مكافحة

على تيسير العملية، وكذلك لجميع الوفود التي أسهمت في المفاوضات المثمرة بشأن الإعلان التي عقدت خلال السنوات العديدة الماضية. ونتطلع إلى العمل مع الدول المهتمة لتعزيز حماية المدنيين والحد من المعاناة الإنسانية في النزاعات المسلحة.

إن تأييد الولايات المتحدة المزمع للإعلان السياسي وسياسة الولايات المتحدة الجديدة المتعلقة بالألغام الأرضية يتناقضان تناقضا صارخا مع أعمال روسيا في أوكرانيا، حيث توجد أدلة دامغة على أن القوات الروسية تستخدم الذخائر المتفجرة، بما في ذلك الألغام الأرضية، بطريقة متهورة، مما قد يتسبب في أضرار جسيمة للمدنيين وأضرار في الهياكل الأساسية المدنية الحيوية. لقد أدى غزو بوتين المتعمد وغير المسوغ وبدون سابق استقزاز لأوكرانيا إلى تلوث واسع النطاق بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، مما يشكل تهديدا خطيرا لجميع الأوكرانيين وسيعقد الجهود المبذولة لإعادة بناء أوكرانيا عندما يتوقف القتال في نهاية المطاف.

تؤيد الولايات المتحدة البيان المشترك بشأن الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل الذي سيُدلى به ممثل النمسا بالنيابة عن مجموعة أقاليمية من الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد وفدي أن الاقتراح المشترك بشأن المبادئ والممارسات الجيدة الذي قدمته الولايات المتحدة، إلى جانب أستراليا وجمهورية كوريا وكندا والمملكة المتحدة واليابان، إلى فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل بموجب الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، لا يمثل أفضل السبل للمضي قدما لفريق الخبراء الحكوميين. ويعكس ذلك الاقتراح التقدم الكبير الذي أحرزه فريق الخبراء الحكوميين بالفعل ويوفر أساسا لمزيد من التقدم الجوهري، بما في ذلك عن طريق تطوير فهم مفصل لكيفية تطبيق المبادئ والمتطلبات الحالية للقانون الدولي الإنساني على استخدام التكنولوجيات الناشئة في مجال الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وسيساعد ذلك العمل الحاسم على تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني الراهن، وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى وضع معايير أو متطلبات إضافية، وكفالة اتساق أي

منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل سيمكننا من إحراز مزيد من التقدم في تحديد السبل الممكنة لضمان تنفيذ تطوير واستخدام منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل المحتملة في امتثال تام للقانون الدولي الإنساني. ولذلك، ستواصل فرنسا الإسهام بفاعلية في ذلك العمل.

**السيد بوتيرا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):**

تولي الولايات المتحدة أهمية كبيرة للحد من الأضرار الناجمة عن الأسلحة التقليدية. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، التزمت الولايات المتحدة بالحد من استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد ومواءمة سياستها وممارستها مع الأحكام الرئيسية لاتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام لجميع الأنشطة خارج سياق شبه الجزيرة الكورية. وتعكس سياسة الولايات المتحدة الجديدة المتعلقة بالألغام الأرضية إيمان الرئيس بايدن بضرورة الحد من استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد في جميع أنحاء العالم والتزامه بالسياسات التي تعزز حماية المدنيين، وهي تكمل قيادة الولايات المتحدة الراسخة في عملية إزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وتقود الولايات المتحدة العالم في عملية تدمير الأسلحة التقليدية، بعد أن استثمرت أكثر من 4.7 ملايين دولار في أكثر من 100 دولة منذ عام 1993 لتعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال التصدي لخطر الأسلحة التقليدية، بما في ذلك المخاطر الإنسانية الناجمة عن الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة.

ويسرني أيضا أن أؤكد مجددا أن الولايات المتحدة مستعدة في المؤتمر الرفيع المستوى الذي سيعقد في دبلن في 18 تشرين الثاني/نوفمبر لتأييد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ونتوقع أن يسهم الإعلان السياسي وآلية المتابعة الواردة فيه في جهود الدول لتخفيف الضرر الذي يلحق بالمدنيين والأهداف المدنية أثناء العمليات العسكرية. ونحن ممتنون لأيرلندا

هذا الوضع بسبب زيادة تطور الذكاء الاصطناعي ودمجه المتزايد في الأسلحة التقليدية.

هناك اتجاهات أخرى مثيرة للقلق: لقد تجاوزت النفقات العسكرية العالمية مستويات الحرب الباردة وتجاوزت تريليونين دولار لأول مرة. وتشكل ميزانية الأمم المتحدة برمتها أقل من 1 في المائة من الإنفاق العسكري على الصعيد العالمي. فالأموال التي تُنفق على تأجيج النزاعات ومفاقتها تزيد بواقع 150 مرة عن الأموال التي تنفق على منع نشوبها. ولا يزال حجم الاتجار بتلك الأسلحة ينمو أيضا. وتورد كميات هائلة من الأسلحة إلى من يشاركونهم نفس التفكير أو تصدر إلى من لديهم الوسائل المالية لشراؤها. وكثيرا ما يشجع بائعو الأسلحة طرفي النزاع على شراء المزيد من هذه الأسلحة. ولا تزال الرغبة جامحة في تحقيق الأرباح، وغالبا ما تتجاهل أحكام المعاهدات الدولية لتجارة الأسلحة أو سياسات النقل الوطنية.

ما انفكت البلدان النامية الأطراف المتلقية الرئيسية لتلك الأسلحة ووجهتها المفضلة. ولا يزال يجري استكشاف وإنشاء أسواق جديدة والسعي إليها بعد ذلك، مع اهتمام لا يذكر بآثارها المزعزعة للاستقرار على الأمن والاستقرار الإقليميين. والنتيجة هي سلسلة من سباقات التسلح الإقليمية، معظمها في أجزاء متقلبة من العالم، بما في ذلك بمشاركة أطراف فاعلة من غير الدول تعيث فسادا في صفوف السكان المدنيين. وكبار المسؤولين في البلدان التي تبيع الأسلحة كثيرا ما يقومون بتسويق أسلحتهم حتى في الوقت الذي يسعون فيه للتوسط في السلام أو تخفيف حدة التوترات. ومن السخرية أن الأسلحة التي تحفز النزاعات وتسبب في استمرارها تأتي في معظم الأحيان من مناطق تنعم بالسلام والاستقرار.

ومن ناحية أخرى، ينبع الطلب على الأسلحة إما من انعدام الأمن أو لتحقيق أطماع. وتسعى بعض الدول إلى بناء قواتها المسلحة الوطنية في البر والجو والبحر، بدعوى أنها قوة عالمية، وكثيرا ما تفعل ذلك بنية معلنة للسيطرة على مناطقها. وعندئذ تضطر الدول الأخرى المتضررة من اختلال التوازن إلى اقتناء الأسلحة لضمان الحد الأدنى

معايير أو متطلبات من هذا القبيل مع القانون الدولي الإنساني القائم وتعزيزه. وما زلنا نرى أن السيطرة البشرية ليست شرطا قانونيا في حد ذاتها، بل وسيلة للمساعدة على ضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وننتقل إلى مواصلة العمل عن كثب مع المشاركين الآخرين في فريق الخبراء الحكوميين في عام 2023 للوفاء بولاية الفريق.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الذي أنشئ في أعقاب حدوث غزو لدولة عضو من جانب دولة أخرى. والسجل اليوم قائم ومهم كما كان عند إنشاؤه. وهو تدبير عالمي لبناء الثقة يوفر الشفافية في عمليات النقل الدولية للأسلحة التقليدية. وقد شاركت أكثر من 170 دولة عضوا في السجل مرة واحدة على الأقل، ويقدر أنه يغطي أكثر من 90 في المائة من تجارة الأسلحة. واجتمع فريق من الخبراء الحكوميين لمناقشة مواصلة عمل السجل، الذي أوصى هذا العام بإدخال عدد من التغييرات المهمة. وسيعالج تنفيذ تلك التوصيات الثغرات في الإبلاغ، ويزيد من مشاركة الدول، ويكفل حصول السجل على موارد مستدامة ويمكن التنبؤ بها في الميزانية. وتحت الولايات المتحدة جميع الدول الأعضاء على تحمل تلك المسؤولية.

أخيرا، قنن قانون المرأة والسلام والأمن لعام 2017 استمرار التزام حكومة الولايات المتحدة منذ عقود بمبادئ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. لا بد من استمرار تعزيز إدماج المنظور الجنساني في عمل اللجنة الأولى عبر آلياتها لنزع السلاح.

**السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** على الرغم من أن الأسلحة التقليدية كانت الفئة الأولى من الأسلحة الفتاكة، لم تنجح الجهود المبذولة لتنظيمها إلا جزئيا حتى الآن. وهناك ثلاثة عوامل رئيسية تعوق إحراز تقدم: أولا، اتباع نهج جزئي، أي محاولات لفصل الدوافع لإنتاج الأسلحة عن مراقبة الاتجار بها ونقلها؛ ثانيا، تركيز مكثف على معالجة آثار الاتجار بالأسلحة بدون معالجة الأسباب التي تدفع إلى هذه التجارة في المقام الأول؛ وثالثا، عدم التنفيذ الأمين للالتزامات والتعهدات الدولية أو الإقليمية أو الوطنية القائمة. ويتفاقم

أسهمنا بنشاط في تعزيز تنفيذها وتحسين استدامتها المالية وتوجيه اجتماعاتها الرفيعة المستوى. ونتشاطر الشواغل إزاء إمكانية حيازة واستخدام جهات فاعلة من غير الدول وإرهابيين الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وتظل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة أنسب منتدى لمعالجة تلك المسألة بطريقة شاملة.

أخيرا، يساورنا قلق عميق إزاء المحاولات الرامية إلى إعاقة التقدم نحو وضع إطار قانوني دولي بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وندعو إلى البدء فوراً بمفاوضات لتنظيم إنتاجها ونشرها واستخدامها.

**السيد وونغ (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد سنغافورة البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز وممثل كمبوديا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأود أن أضيف ثلاث نقاط بصفقتا الوطنية.

أولاً، تؤيد سنغافورة تأييدا تاما عمل الأمم المتحدة لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة ومنع الاستخدام العشوائي للأسلحة التقليدية. ويجب علينا التصدي بسرعة لتوافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها على نطاق واسع، وإساءة استعمالها وتحويلها وانتشارها غير المشروع، مما يهدد السلم والأمن العالميين. ولذلك، نرحب بالوثيقة الختامية التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء في الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، التي اعتمدت في تموز/يوليه.

وسنواصل أيضا المشاركة بهمة في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية ونتطلع إلى دورته الموضوعية الثالثة التي ستعقد في شباط/فبراير 2023. وتحقق سنغافورة بنظام قوي لمراقبة الصادرات يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، نستعرضه بانتظام للحفاظ على سريانه. وسنغافورة، بوصفها مركزا عالميا للنقل البحري، تعتمد نهجا صارما لكبح تدفقات الأسلحة غير المشروعة عن طريق تنظيم تصدير السلع الاستراتيجية وإعادة شحنها

من القدرة على ردع العدوان. وكثير ما تتجلى تلك التطورات المزعزعة للاستقرار في جنوب آسيا، حيث يفوق الإنفاق العسكري لدولة ما عدد جميع الدول الأخرى. إن الإمداد العام بالأسلحة التقليدية لتلك الدولة، إلى جانب قدراتها الاستراتيجية، يوجب عدم الاستقرار، ويعرض للخطر التوازن الإقليمي الدقيق، ويعرقل حل النزاعات التي طال أمدها. فهو يعزز إحساس تلك الدولة بالإفلات من العقاب ومخططات الهيمنة ويعوق تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في المنطقة. ويجب تحاشي سياسة الكيل بمكيالين تجاه جنوب آسيا، القائمة على اعتبارات استراتيجية وسياسية وتجارية ضيقة.

وباكستان، من جانبها، ما فتئت ملتزمة بإقامة نظام استراتيجي في جنوب آسيا يتضمن عنصرا لتوازن القوة التقليدية. وبباكستان لا تخوض سباق تسلح في المنطقة ولا ترغب في ذلك. وطوال أكثر من ثلاثة عقود، اعتمدت اللجنة الأولى مشروع قرار سنوي تقدمه باكستان بشأن تعزيز تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وهو مشروع قرار يركز على المبادئ الأساسية للدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح، أي الأمن غير المنقوص لجميع الدول والتخفيض المتوازن للقوات والأسلحة التقليدية. ونتطلع مرة أخرى إلى اعتماد مشروع القرار A/C.1/77/L.35 بأوسع تأييد ممكن هذا العام.

وضعت باكستان الآليات التشريعية والتنظيمية والتنفيذية والمؤسسية اللازمة لمعالجة طائفة من المسائل المتعلقة بتنظيم الأسلحة التقليدية. وتولي باكستان أهمية كبيرة لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وصكه الدولي للتعقب. وما زلنا ملتزمين بتنفيذهما الكامل والفعال. حتى ونحن بصدد التصويت مرة أخرى مؤيدين لمشروع القرار A/C.1/77/L.39، بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، لا نزال نعتقد أن نجاحه يعتمد على تنفيذه غير التمييزي وكذلك فاعليته وعالميته، ولا سيما التقيد الصارم من جانب الدول الأطراف بمبادئه.

وباكستان، بوصفها طرفا في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها الخمسة، تظل ممثلة امتثالا تاما لأحكامها. وقد



واستخدامها. ومن الأهمية بمكان أن نجعل القوانين والمعايير الدولية ذات الصلة التي اتفقنا عليها عالمية وأن ننفذها. فتلک الأسلحة هي السبب الرئيسي لوفيات المدنيين المرتبطة بالنزاعات. ويؤدي الاتجار بها واستخدامها غير المشروعين إلى تفاقم العنف داخل وخارج حالات النزاع على حد سواء، بما في ذلك العنف ضد النساء والأطفال.

وعلى الرغم من تلك التحديات الخطيرة، يشجعنا عدد من الخطوات الملموسة التي اتخذت هذا العام. فلقد سررنا بالنتيجة التي تحققت بشق الأنفس بتوافق الآراء هذا العام في الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وشملت العناصر الإيجابية تعزيز الصياغة بشأن الاعتبارات الجنسانية وقرار إنشاء برنامج تدريبي للزمالات في الأمم المتحدة. ونثق بأن نتيجة هذا العام ستضعنا في وضع جيد لإحراز مزيد من التقدم في المؤتمر الاستعراضي الرابع المقبل المعني ببرنامج العمل، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء فريق خبراء تقنيين معني بوضع توصيات في ضوء التطورات في تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتقنياتها وتصميمها. وترحب أستراليا كذلك ببدء عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالخزيرة التقليدية وتتطلع إلى مواصلة ذلك العمل في العام المقبل.

وقد كان من دواعي سرور أستراليا أن تشارك في مؤتمر ناجح آخر للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في آب/أغسطس. إن معاهدة تجارة الأسلحة أداة مهمة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ونتطلع إلى مواصلة أداء دورنا في تعزيز عالمية معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها، بما في ذلك دورنا كمنائب لرئيس المؤتمر التاسع للدول الأطراف، الذي سيعقد في العام المقبل. إن التعاون والمساعدة الدوليين حيويان لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج العمل ومعاهدة تجارة الأسلحة. وبوصف أستراليا داعمة لكل من الصندوق الاستثماري الطوعي لمعاهدة تجارة الأسلحة ومرفق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة فإنها تواصل اتخاذ خطوات ملموسة في هذا الصدد.

ومرورها العابر. كذلك نسهم بنشاط في المبادرات المتعددة الأطراف لمكافحة الانتشار، مثل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار.

ثانياً، ستواصل سنغافورة دعم الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الشفافية ووضع معايير دولية مشتركة لتجارة الأسلحة التقليدية. وما فتئنا نقدم تقارير وطنية بانتظام إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية منذ عام 1993. كما تشرفنا بالمساهمة في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعنيين بالسجل لعامي 2019 و 2022، واختتم أحدثهما أعماله في حزيران/يونيه 2022. وترحب سنغافورة بتوصيات فريق الخبراء الحكوميين لعام 2022 لضمان استمرار أهمية تلك الأداة الهامة للشفافية وبناء الثقة.

ثالثاً، تؤيد سنغافورة المبادرات الدولية لمكافحة الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والأسلحة التقليدية، وتقر بالأثر الإنساني الضار الذي يمكن أن تتسبب فيه هذه الأسلحة على المدنيين الأبرياء. وعليه فقد فرضت سنغافورة وفقاً اختيارياً إلى أجل غير مسمى لتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. كما أننا تؤيد قرارات الأمم المتحدة والمبادرات الدولية ذات الصلة، في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، واتفاقية أوتاوا، واتفاقية الذخائر العنقودية.

ومن المهم أن تقي الدول بالتزاماتها القانونية والدولية فيما يتعلق بنقل الأسلحة. كما يجب تحقيق توازن بين الشواغل الأمنية المشروعة وحق أي دولة في الدفاع عن النفس. ولذلك تؤكد سنغافورة من جديد الحق السيادي للدول في اقتناء الأسلحة لأغراض الدفاع المشروع وإنفاذ القانون المسؤول. وتكرر سنغافورة تأكيد التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي لمنع تحويل مسار الأسلحة التقليدية دون إذن والاتجار غير المشروع بها، وهي على استعداد للعمل بشكل بناء مع الدول الأعضاء الزميلة من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم أكثر أمناً وسلاماً للجميع.

**السيد أندروود (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):** إن أستراليا ملتزمة بالنهوض بالإطار الدولي الذي ينظم تجارة الأسلحة التقليدية

الذي يؤديه المجتمع المدني والإسهامات التي يقدمها في المناقشات، وتدعو جميع الدول إلى أن تحذو حذوها.

**السيد إن دن بوش (هولندا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد هولندا البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. في حين أن الأسلحة الجديدة ذاتية التشغيل قد أعادت تعريف الحرب الحديثة، فإن الاستخدام العشوائي للذخائر العنقودية، والاستخدام الواسع النطاق للألغام المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة المرتجلة، والتدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الحدود لا تزال تتسبب في سقوط أعداد كبيرة من الضحايا. ولهذا السبب تسعى هولندا جاهدة إلى زيادة تعزيز وتوسيع نطاق المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات المتعلقة بالأسلحة التقليدية.

وتحقيقاً لتلك الغاية تدعو هولندا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة، لأنها الصك الدولي الوحيد الملزم قانوناً لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية. كما نحث جميع الدول، بما في ذلك وبصفة خاصة كبرى الدول المصدرة للأسلحة، والتي تتحمل مسؤولية خاصة، على إتاحة تقارير تصدير الأسلحة للجمهور، إما عن طريق تقديم تقارير سنوية إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أو عن طريق دورة الإبلاغ السنوية لمعاهدة تجارة الأسلحة.

علاوة على ذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الامتناع عن تزويد الاتحاد الروسي بالأسلحة، حيث يوجد خطر استخدامها في غزو روسيا غير المشروع لأوكرانيا، والذي ندينه بأشد العبارات الممكنة. وتؤكد هولندا أن قرارها تزويد أوكرانيا بالأسلحة من أجل مساعدة أوكرانيا على ممارسة حقها في الدفاع عن النفس، بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، هو قرار يتماشى تماماً مع معاهدة تجارة الأسلحة. إن كل عملية تسليم للأسلحة إلى أوكرانيا، بما في ذلك عمليات التسليم بين حكومتين، تخضع للتقييم على أساس كل حالة على حدة، وبما يتماشى مع معاهدة تجارة الأسلحة.

لقد عقد في تموز/يوليه الماضي الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع

إن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان يمكن أن يكون له تأثير مدمر على المدنيين والبنية التحتية المدنية. وقد اتضح تأثير تلك الأسلحة بشكل مروع من خلال القصف العشوائي الروسي للمناطق المأهولة بالسكان في أوكرانيا. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ستضمم أستراليا في دبلن في الشهر المقبل إلى الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ونهني أيرلندا واللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة على قيادتها بشأن تلك المسألة.

وبوصف أستراليا مؤيدة بقوة للصكوك التي تشمل اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية فإنها ملتزمة بالجهود الرامية إلى مكافحة المخاطر التي تشكلها الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والأجهزة المتفجرة المرتجلة والمتفجرات من مخلفات الحرب. وفي منطقتنا يشمل ذلك العمل مع الولايات المتحدة وكندا ونيوزيلندا خلال عملية "ضمان السلامة"، وسلسلة أنشطة قوات الدفاع الأسترالية للتخلص من المتفجرات من مخلفات الحرب التي يعود تاريخها إلى الحرب العالمية الثانية في الدول الجزرية في جنوب المحيط الهادئ، والتي عثرت هذا العام على 22 قنبلة جوية لإزالتها من مياه توفالو. كما نستري انتباه اللجنة إلى مشروع القرار A/C.1/77/L.41، بشأن الأجهزة المتفجرة المرتجلة، المقدم من أستراليا وفرنسا، ونشجع جميع الدول على الانضمام إلى مقدمي ذلك القرار الهام.

والأمر المشجع لأستراليا هو العودة هذا العام إلى التوصل لنتيجة بتوافق الآراء في فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل التابع للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ويحدونا الأمل في أن يتمكن هذا الفريق من إيجاد طريقة للتعبير عن آرائه الموضوعية الجوهرية التي يتبادلها في الدورات المقبلة.

ونلاحظ بقلق متزايد ميل أقلية من الدول إلى السعي إلى استبعاد المجتمع المدني من المناقشات بشأن تحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح على نطاق أوسع. وستواصل أستراليا الترحيب بالدور البناء

تحدو حذوها. نعتبر ذلك نتيجة واضحة وإيجابية للاستثمار في العملية المتعددة الأطراف، حتى في أوقات توترات جيوسياسية متزايدة.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أهمية المسألة الجنسانية، لأننا بحاجة إلى إدراج المنظورات الجنسانية بشكل أكثر منهجية في دبلوماسية نزع السلاح. ولا يزال العنف الجنساني أسلوبا من أساليب الحرب الناجمة عن الأسلحة التقليدية. وفي حين أن النساء الأقل احتمالا لامتلاك واستخدام تلك الأسلحة إلا أنهن يُقتلن بشكل غير متناسب بهذه الأسلحة أو يتعين عليهن مواجهة ما تسببه من أذى بدني ونفسي واجتماعي. ولهذا السبب نحتاج إلى المشاركة الكاملة والمنصفة والهادفة للمرأة، بما في ذلك مشاركتها في المناصب القيادية، بغية القيام بدبلوماسية فعالة لنزع السلاح.

**السيد فرانسيسي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تؤيد إيطاليا بقوة جميع الصكوك الدولية التي تقيد أو تحظر استخدام الأسلحة التقليدية التي لا تُستخدم أو لا يمكن استخدامها امتثالا للقانون الدولي الإنساني. وإذ نشير في هذا الصدد إلى الأضرار والمعاناة التي تسببها الذخائر غير المنفجرة، ندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية، المعتمدتين في أوصلو، وتنفيذهما تنفيذا فعالا. ونأسف بشدة للاستخدام المتكرر لتلك الأسلحة البشعة في مناطق نزاعات معينة، وخاصة في سياق حرب روسيا العدوانية وغير المبررة والتي لا مسوغ لها على أوكرانيا.

وبالتوازي مع ذلك، نشاطر المجتمع الدولي قلقه البالغ إزاء الاستخدام المتزايد للأجهزة المتفجرة المرتجلة، بما في ذلك استخدامها من قبل أطراف غير حكومية. إننا ندعو إلى بذل جهود كافية للتوعية بالمخاطر ومساعدة الضحايا من أجل معالجة أثر تلك الأسلحة الخطرة فيما يتعلق بالمدنيين وأفراد حفظ السلام في مناطق النزاع وما بعد النزاع. وكجزء من التزامنا طويل الأمد، أنشئ صندوق استثماري

بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وستواصل هولندا جهودها لتنفيذ برنامج العمل هذا، وتدعو الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها. ولمزيد من النهوض بالعمل الجاري على مسألة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، حددت هولندا موقفها في اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل المعقود في تموز/يوليه. إننا ندعو إلى الحظر الصريح للأسلحة ذاتية التشغيل التي لا يمكن استخدامها وفقا للقانون الدولي الإنساني. وبالنسبة للأسلحة التي تتماشى مع القانون الدولي الإنساني، فإننا نرى أن التنظيم مطلوب، استنادا إلى تعريفات واضحة. إن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة توفر الإطار المناسب لمواصلة المناقشة بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، الآن وفي المستقبل، ولكننا نشدد على ضرورة تحقيق نتائج ملموسة. ومنذ التوقيع على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في أوتاوا أُحرز تقدم كبير في كل جانب من جوانب أهداف الاتفاقية. ومع ذلك، يجب أن نواصل السعي إلى تحقيق عالمية هذه الاتفاقية، ويجب القيام بمزيد من العمل لزيادة وتيرة إزالة الألغام من أجل تحقيق هدف التوصل إلى عالم خال من الألغام الأرضية.

وتشعر هولندا بقلق بالغ إزاء استمرار استخدام الذخائر العنقودية في أنحاء مختلفة من العالم. وعلى وجه الخصوص، كانت هناك عدة تقارير موثوقة حول هجمات عشوائية شنتها القوات المسلحة الروسية باستخدام الذخائر العنقودية على الأراضي الأوكرانية. تدين هولندا الهجمات على الأهداف المدنية والهجمات العشوائية التي يشنها أي طرف في أي وقت. ويسرنا أننا قد تمكنا خلال المؤتمر الاستعراضي في العام الماضي من اعتماد خطة عمل لوزان، التي توفر أساسا متينا لإحراز تقدم كبير ومستدام نحو إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وتنفيذها. وباتفاقية الذخائر العنقودية أرسينا معيارا ثابتا يجب أن نتمسك به جماعيا. ونرحب في هذا الصدد ترحيبا حارا بالإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، بقيادة أيرلندا. ستؤيد هولندا تلك المبادرة، ونحث البلدان الأخرى على أن

التي حددتها خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإننا نشجع اتباع نهج شامل لمواءمة الشواغل الأمنية والاعتبارات المراعية للفوارق بين الجنسين والتنمية المستدامة.

**السيد بانديا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):** يؤيد وفد نيجيريا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل بلدي، نيجيريا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، ويود أن يدلي بالملاحظات التالية بصفته الوطنية.

إننا نشهد من حولنا اليوم أخطار وآثار الوصول غير المنضبط إلى الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فمن أفريقيا إلى الشرق الأوسط، وعبر أوروبا، إلى الأمريكتين وآسيا، أصبحت المذابح مروعة وغير مسبوقة، ولا سيما سفك دماء السكان الأبرياء بغزارة من قبل الإرهابيين وعناصر إجرامية أخرى. لقد عانى عدد كبير من سكان العالم، بما في ذلك في بلدي، من العواقب المؤلمة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بين أيدي العصابات الإجرامية والإرهابيين وقطاع الطرق المسلحين والمتشددين. ولا يزال وفد بلدي يشعر بقلق بالغ إزاء العواقب الواسعة النطاق للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. لذلك ندعو جميع الدول، ولا سيما الدول المنتجة الرئيسية، إلى ضمان قصر توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الحكومات والكيانات المأذون لها حسب الأصول. لقد شهدنا تدمير المدن والمجتمعات، بما في ذلك الخسائر الفادحة في الأرواح والممتلكات الثمينة، والخسائر في سبل العيش والهجرة الجماعية القسرية.

وتظل نيجيريا ملتزمة ببرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقد أيدت نيجيريا اتخاذ القرار التاريخي 234/67 بآء، بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، في 2 نيسان/أبريل 2013. ونرحب بنجاح عقد واعتماد الوثائق الختامية التوافقية للاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، الذي عقد في نيويورك في الفترة من 27 حزيران/

مخصص لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية بموجب قانون محلي في عام 2001، ومنذ ذلك الحين خصصت إيطاليا أكثر من 71 مليون يورو لبرامج الأعمال المتعلقة بالألغام، ومنها مبلغ 8,5 مليون يورو كاستثمار من بلدنا في عام 2022.

ونفس هذا الانخراط البناء يلهم جهود إيطاليا الرامية إلى التنفيذ الفعال للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وتحسبا للمؤتمر المقبل للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر وعشوائية الأثر، المقرر عقده في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر، نواصل التشديد على قيمة اتباع نهج شامل للإعدادات لنتيجة مثمرة لذلك الاجتماع، إلى جانب الحاجة إلى تكييف هيكل ونطاق الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة مع التطورات المعيارية وتكنولوجيات الأسلحة العسكرية.

وفي هذا الصدد، نواصل دعم ولاية فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، ونؤكد من جديد ضرورة ضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني في جميع مراحل عملية صنع القرار التي تقضي إلى استخدام القوة. فنحن نرى أنه يتعين على البشر أن يتخذوا قرارات تتعلق باستخدام القوة وأن يظلوا مسؤولين عن تلك القرارات. وقد اعتمدت أكثر من 80 دولة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

علاوة على ذلك، نؤمن بأهمية مكافحة عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة وندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة والتنفيذ الكامل لجميع أحكامها. وتنتظر إيطاليا بقلق خاص إلى الزيادة في عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك عبر ما يسمى بالشبكة العميقة، وتشارك بشكل بناء في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى كبح تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر التقليدية وإساءة استخدامها المزعزين للاستقرار. وفي هذا الصدد، وحتى في ضوء الأولويات

ويود وفد بلدي في هذا الصدد أن يؤكد مجددا دعمه لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للزمالات المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للبلدان النامية، وذلك من أجل تدريب المسؤولين ذوي الصلة الذين ترشحهم حكوماتهم في مجالات متعلقة بتنفيذ برنامج العمل. ولذلك ندعو الدول الأعضاء إلى الإسراع في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للزمالات بعد النظر في مختلف المقترحات التي قدمتها الأمانة العامة.

**السيد بينياراندا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):** يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا وكمبوديا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على التوالي.

يترسخ التزام الفلبين بنزع الأسلحة التقليدية في نبذ دستورنا للحرب بوصفها أداة للسياسة وفي التزامنا الصارم بالقانون الدولي الإنساني. ونظرتنا هذه ليست مدفوعة بمقتضيات استراتيجية أو أمنية فحسب، بل بضرورة إنسانية.

إننا ملتزمون بتعزيز الأمن الوطني من خلال التصدي لآفة الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأجهزة المتفجرة المرتجلة. ونسعى إلى اتخاذ إجراءات تدعم المكانة المركزية لضحايا هذه الأسلحة وضرورة قيام الدول المتضررة ببناء قدرات وطنية مستقلة. ونحن فخورون بأننا صدقنا هذا العام على معاهدة تجارة الأسلحة والبروتوكول الخامس للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، مما يجعلنا أحد البلدان القليلة الأطراف في جميع الاتفاقيات الإنسانية لنزع السلاح. ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الانضمام بالمثل إلى جميع هذه الاتفاقيات.

ويتسق نهجنا هذا مع تعزيزنا للمعايير الإنسانية المكرسة في هذه الاتفاقيات. إننا ندين استخدام جميع الأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام الأرضية والذخائر العنقودية والأسلحة الحارقة من قبل أي طرف وتحت أي ظرف من الظروف. ويشمل ذلك الانتهاكات التي ارتكبتها الجيش الشعبي الجديد في الفلبين.

ونشكر جميع الدول الأعضاء على الثقة التي أولتها لنا خلال رئاستنا للاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ

يونيه إلى 1 تموز/يوليه 2022، والمؤتمر الثامن للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في جنيف في الفترة من 22 إلى 26 آب/أغسطس 2022.

ويشدد وفد بلدي على ضرورة تكوين جبهة مشتركة للتصدي بقوة للتهديد الذي يشكله عدم تنظيم الأسلحة التقليدية على السلم والأمن الدوليين. وبغية التخفيف من انتشارها، ضاعفت نيجيريا جهودها لتعزيز حدودها، بينما وطدت تعاونها في جميع أنحاء منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وخارجها. ويتجلى التزامنا كذلك في توقيعنا وتصديقنا على الصكوك الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، مثل معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج عملها، فضلاً عن إقامة واستدامة شراكات قوية مع الاتحاد الأفريقي ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، ومنظمات أخرى ذات صلة. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت حكومة نيجيريا المركز الوطني لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويشارك هذا المركز في أنشطة موجهة نحو وقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وقد نظم بلدي برامج لبناء قدرات الوكالات الأمنية وأجرى تقييما أوليا أساسيا لحالة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في نيجيريا، بما في ذلك إجراء دراسة استقصائية وطنية شاملة عن هذه الأسلحة وبرنامج وطني شامل لوسم الأسلحة، وأنشأ قاعدة بيانات عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأجرى استعراضا لقانون الأسلحة النارية في نيجيريا، من بين أمور أخرى. كما وضع بلدي إطاراً للتعاون مع منظمات المجتمع المدني من أجل الحفاظ على مشاركة أوسع لأصحاب المصلحة. وتواصل نيجيريا دعم وتعزيز قضايا المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية مثل إعلان باماكو المتعلق بالموقف الأفريقي المشترك بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، ومبادرة إسكات البنادق في أفريقيا، ومبادرات أخرى ذات صلة تهدف إلى التصدي لخطر التفجعات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا.



ونظراً لملتزمين بإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة، واتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية، وتفعيلها وتعزيزها. كما أننا نواصل الدعوة إلى اتخاذ إجراءات تعاونية لمواجهة التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة، ولا سيما من جانب أطراف غير حكومية. ونؤيد الجهود الرامية إلى تحسين تنفيذ القانون الدولي الإنساني في سياق الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وإذ نسترشد بمبدأ الشمولية والإنصاف، فإننا نؤيد المنظور والتحليل الجنسانيين في كل هذا العمل بغية تحديد المداخل ذات الصلة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، فضلاً عن المشاركة المجدية للشباب، في جميع جهودنا لنزع السلاح.

ثانياً، إن تطوير التكنولوجيات المتقدمة يحول حياة الإنسان وتجربته بشكل سريع. وبما أننا ما زلنا بالكاد نفهم كيف تتكشف هذه التحولات وإلى أين تقود فيتعين علينا تحديث هياكلنا للحكومة العالمية، ولا سيما في سياق الذكاء الاصطناعي. يمكن لهذه التكنولوجيا أن تحل العديد من مشاكلنا القديمة، بينما تقدم لنا أيضاً معضلات إنسانية وأخلاقية ومعنوية جديدة. ولذلك نردد الدعوة العاجلة التي وجهها رئيسنا، الرئيس فرديناند روموالديز ماركوس جونيور، إلى المجتمع الدولي لوضع قواعد قانونية تمنع تسليح الذكاء الاصطناعي. وفي هذا الصدد، قدمت الفلبين، إلى جانب مجموعة من الدول ذات الفكر المماثل، مشروع البروتوكول السادس الملحق باتفاقية الأسلحة التقليدية، والذي يتضمن حظراً وأنظمة مقترحة بشأن منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل. ندعو جميع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية الأسلحة التقليدية إلى دعم بدء المفاوضات بشأن مشروع البروتوكول هذا.

**السيد ديفيس (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد جامايكا البيانين

الذين أدلى بهما باسم حركة عدم الانحياز والجماعة الكاريبية.

نحن نرحب بالتقدم المحرز في مجال الأسلحة والذخيرة التقليدية. إن الوجود الواسع النطاق للأسلحة الصغيرة والذخائر غير المشروعة يشكل تهديداً يومية لصحة وسلامة وأمن وتنمية شعب جامايكا. ومنع تحويل مسار الأسلحة التقليدية والذخائر إلى السوق غير المشروعة

برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ومن الأمور المشجعة أن الوثيقة الختامية اعتُمدت بتوافق الآراء من جانب الاجتماع الثامن هذا، لا سيما في البيئة الدولية الراهنة المثيرة للقلق. إن هذه النتيجة توفر زخماً للمؤتمر الاستعراضي المقبل.

والجهد الجماعي الذي تبذله الدول الأعضاء للتوصل إلى توافق في الآراء يسهم في إيجاد حلول للمشاكل والتحديات التي تشكلها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهو جهد ملهم. ومن النتائج الملموسة لهذا الاجتماع الثامن للدول قرار إنشاء برنامج زمالات مخصص بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إننا نؤيد جهود جنوب أفريقيا وكولومبيا واليابان الرامية إلى تحقيق خيار موحد للدول الأعضاء في ترتيبات التمويل والترتيبات الإدارية.

ونرحب أيضاً بإدراج التخلص من الأسلحة في الوثيقة الختامية ونؤيده بقوة. وقد ظل من أولوياتنا منع تحويل مسار الأسلحة من خلال التدمير الشامل لفائض الأسلحة الصغيرة والذخائر في الفلبين. وقد أثبت التاريخ أنه في غياب التجريد السليم من السلاح أو التخلص من الأسلحة فإن أجزاء الأسلحة الضارة أو التي يحتمل أن تكون ضارة تسقط في أيدي متلقين غير مأذون لهم، ولا سيما العناصر الإجرامية والإرهابيين. فينبغي بذل المزيد من الجهد على هذه الجبهة حتى يتسنى لعدد أكبر من الدول الاستفادة من البرامج الوطنية للتخلص من هذه الأسلحة. وتشكل هذه الإجراءات أيضاً جزءاً لا يتجزأ من بناء السلام بعد انتهاء النزاع، وقضايا العدالة الانتقالية، وفي تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي المستدام والشامل، مما يعزز الصلة الهامة بين السلام والتنمية.

إننا نرحب ببدء عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية ونرحب بمشروع المقرر الذي قدمته ألمانيا لعقد دورة موضوعية رابعة طارئة. ونعتقد أن الإدارة الشاملة للذخيرة طوال دورة حياتها هي أكثر خطوة منطقية وعملية إلى الأمام لمعالجة المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية.



ويجب تعزيز جهودنا الفردية هذه باتخاذ إجراءات جادة من جانب البلدان المنتجة للأسلحة لمنع تحويل مسار الأسلحة إلى استخدامات غير مأذون لها. فلا يمكننا الاستمرار في إزالة الضرر بينما المصدر مستمر في الضخ.

إن التعاون والالتزامات العالمية ضرورية للتصدي لانتشار الأسلحة والذخائر التقليدية وآثارها. وترحب جامايكا بالالتزامات التي أعيد تأكيدها وتم التعهد بها من جديد في الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين، وتتطلع إلى التعاون الذي سينبثق عن هذه النتيجة، بما في ذلك التعاون في بناء القدرات، ومعالجة التطورات الأخيرة في تكنولوجيا تصنيع وتصميم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

//ونؤيد أيضا الانتهاء المبكر من ترتيبات إنشاء برنامج الزمالات المتفق عليه في ذلك الاجتماع الثامن للدول.

وننتطلع إلى التعاون الذي سينبثق عن تلك النتيجة، بما في ذلك ما يتعلق ببناء القدرات للتعامل مع التطورات الأخيرة في تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتقنياتها وتصميمها. كما أننا نؤيد الانتهاء المبكر من ترتيبات إنشاء برنامج تدريب الزمالات المتفق عليه في الاجتماع الثامن للدول المعني بالأسلحة الصغيرة الذي يعقد مرة كل سنتين.

وبالمثل، نرحب بالنقد الذي يحرزه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية. ونؤكد على أنه ينبغي للفريق أن يشدد بشكل كبير على ضمان التزامات واضحة بالتعاون والمساعدة الدوليين. ومن الحيوي أن تتمكن البلدان النامية، مثل جامايكا، من زيادة قدرتها في مجال علم الطب الشرعي وإدارة المخزونات والإطار التنظيمي. ولذلك نتطلع جامايكا إلى مواصلة العمل والمشاركة في ذلك المحفل في الدورة المقبلة.

ولا نزال نسترشد بحزم بحتمية وقف التدفق غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر إلى بلدنا، ومنع استخدامها، وضمان أمننا الوطني وأمن مواطنينا تعزيزاً لأهداف تنميتنا المستدامة.

أو إلى الاستعمال أو المستعملين النهائيين غير المأذون لهم هو أولوية بالنسبة لبلدي. ولذلك نحن ندعم بالكامل جميع التدابير العالمية والإقليمية والوطنية الرامية إلى التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر التقليدية.

على الصعيد المحلي، نتبع نهجا متعدد الجوانب يتضمن إدارة أقوى للمخزونات، وتحسين الهياكل الأساسية في قطاعي الأمن والعدالة، وبرامج لمنع العنف والتدخل الاجتماعي للتصدي لجرائم العصابات والأسلحة النارية، وإصلاحات تشريعية، بما في ذلك قانون تعديل الأسلحة النارية المقدم إلى البرلمان هذا الشهر فقط لإصلاح مسألة قدرة الحصول على الأسلحة النارية والذخائر وإدارتها، وعلى وجه التحديد تحريم أسلحة أخرى مثل الذخائر العنقودية. ويُبذل جهد محدد الأهداف للغاية من أجل تعطيل عمل العصابات وكيانات إجرامية أخرى شديدة التورط في استيراد الأسلحة غير المشروعة. ويشمل هذا تعزيز إدارة الحدود وتوسيع القدرة على مراقبة مياها الإقليمية، واعتراض المتورطين في تجارة الأسلحة مقابل المخدرات والاتجار بالبشر. ونعرب في هذا الصدد عن امتناننا لشركائنا الذين دعموا هذه الجهود من خلال التعاون التقني وتبادل المعلومات والتمويل وتوفير المعدات والسفن.

كما ترحب جامايكا بالدعم والتعاون مع الشركاء الإقليميين والعالميين، مثل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية. ومن خلال صندوق "كيان إنقاذ الأرواح"، نقوم ببناء القدرات على المنع والتدمير والطب الشرعي ومكافحة الاتجار بالبشر، وفي الوقت نفسه صياغة التدخلات بين الشباب في المدارس وبناء القدرات لمكافحة الاتجار بالبشر. كما أننا نعمل مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية والوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة التابعة للجماعة الكاريبية من أجل وضع خطة عمل وطنية لجامايكا لتنفيذ خارطة الطريق الكاريبية للأسلحة النارية.

إنشاء برنامج تدريبي للزمالات لتعزيز المعرفة التقنية وبناء القدرات في المجالات ذات الصلة. ومن المشجع أن برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة يعالج أيضا مسائل مثل التكنولوجيا الناشئة، والمنظورات الجنسانية، ومشاركة الشباب.

بالإضافة إلى ذلك، ترحب تايلند بالتطور الحادث في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية. كما نود التأكيد من جديد على دعمنا لأهداف ومقاصد معاهدة تجارة الأسلحة. ثانيا، نعتقد أن هناك صلة قوية بين صون السلام وتعزيز التنمية المستدامة. إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية ووجود المتفجرات من مخلفات الحرب لا يرتبطان بالخسائر في الأرواح والكرامة الإنسانية فحسب، بل يعيقان أيضا تنميتنا الاقتصادية وجهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشجع تايلند الدول الأعضاء على العمل معا من أجل التنفيذ الفعال لالتزاماتها بموجب الصكوك والأطر القانونية الدولية ذات الصلة.

لقد نجحت تايلند من جانبها في إعادة أكثر من 98 في المائة من الأراضي الآمنة إلى شعبنا، ولا تزال ملتزمة بتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وخاصة في إطار اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وفي هذا الصدد، قدمنا طلبا لتمديد الموعد النهائي المنصوص عليه في المادة 5، وذلك من منطلق التصميم على جعل تايلند خالية من الألغام.

ثالثا، على الرغم من أن التكنولوجيات جلبت لنا تحديات، فلا شك في أنها يمكن أن تزودنا بطرق مبتكرة وفعالة للسيطرة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتحويل مسارها. ومع ذلك، توجد فجوات كبيرة بين البلدان في استخدام التكنولوجيات وتنفيذ التزاماتها. ويجب أن نركز على بناء القدرات والتعاون التقني. وفي هذا الصدد، نشجع الدول الأعضاء التي لديها القدرة على تقديم المزيد من المساعدة للمحتاجين على أن تفعل ذلك.

وفي الختام، ستقوم تايلند بالتعاون في تنفيذ الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة وأطر التعاون المتعلقة بالأسلحة التقليدية بغية

السيدة أنغردشوك (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد تايلند البيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز وباسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/77/PV.15).

إلى أن نحقق السلام العالمي والأمن الشامل للجميع ونتمتع بالفوائد الكاملة لبيئة عالمية وإقليمية آمنة تدعم الأمن البشري، فإن الحق المشروع في الدفاع عن النفس، على النحو الوارد في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، يظل مهما وضروريا لجميع الدول، كبيرها وصغيرها. إن تطوير الأسلحة التقليدية المناسبة وحيازتها وصيانتها هي امتداد لذلك الحق، وذلك لكي تتمكن الدول من ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس.

وفي الوقت نفسه، من المهم بنفس القدر أن تعمل الدول معا لتهيئة بيئة سلمية وآمنة حتى لا يكون من الضروري استخدام هذه الأسلحة. ولذلك فإن بناء الثقة والاطمئنان وتعزيز الشفافية في المجالات المتعلقة بالأسلحة التقليدية والتدابير الأخرى البناءة التي تتفق عليها الدول بصورة متبادلة هي تطورات هامة، والتي يتعين تنميتها ودعمها.

ومع ذلك، تشير البيانات إلى أن عدد الأشخاص المتضررين من هذه الأسلحة كل عام لا يزال مرتفعا، حيث يشكل المدنيون نسبة مرتفعة من ذلك العدد، خاصة عندما تقع هذه الأسلحة في الأيدي الخطأ. كما أن استخدام الأسلحة التقليدية يرتبط بالتهديدات المشتركة للمجتمع العالمي، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع والمخدرات والإرهاب. ومما يزيد ذلك تعقيدا أن تقدم التكنولوجيا والاتصال يجعل انتشار هذه الأسلحة أسهل وأسرع في عالمنا الذي لا يعرف حدودا بشكل متزايد. ونود أن نعرض وجهات نظرنا بشأن هذه المسألة.

أولا، نحن نولي أهمية كبيرة للنظام الدولي القائم على القواعد وندعو إلى تعزيز الجهود الدولية لضمان أن تكون جميع المسائل ذات الصلة المتعلقة بالأسلحة التقليدية متفقة مع الصكوك والالتزامات القانونية الدولية ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، ترحب تايلند باعتماد نتائج الاجتماع الثامن للدول بشأن الأسلحة الصغيرة الذي يعقد مرة كل سنتين. ونحن نؤيد

وقد شاركت جنوب أفريقيا في المؤتمر الثامن للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. ويتمثل أحد الأهداف المعلنة لهذه المعاهدة في المساهمة في السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي. ونعتقد أنه لا يمكننا تحقيق أهداف المعاهدة إلا من خلال تنفيذنا الكامل والنشط والجماعي للمعاهدة ودعم هيئاتها الفرعية. وتشمل تلك التدابير وضع أعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة لتنظيم، أو تحسين تنظيم، الاتجار الدولي بالأسلحة التقليدية، فضلا عن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والقضاء عليه ومنع تحويل مسارها.

ولا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة تماما ومؤيدة نشطة للتنفيذ الكامل لاتفاقيات نزع السلاح الإنسانية التي هي دولة طرف فيها، مثل اتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

وكان اجتماع الدول الثامن الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه قد نجح في تأكيد تصميمنا الجماعي على تنفيذ تعهداتنا. وتشعر جنوب أفريقيا بالارتياح لأن الوثيقة الختامية لذلك الاجتماع تركز على بناء القدرات.

ويسرنا أن اجتماع الدول الثامن هذا قد تمكن من الاتفاق على إنشاء برنامج دائم مكرس للزمالات التدريبية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن المتوقع أن تعزز الزمالة المعارف والخبرات التقنية في المجالات المتصلة بتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، ولا سيما في البلدان النامية.

إن جنوب أفريقيا، إلى جانب كولومبيا واليابان، هي أحد المشاركين في صياغة مشروع القرار السنوي المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه". وسينفذ مشروع القرار، في جملة أمور، هذا المقرر من قبل الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين. وبوصفنا أحد المشاركين في

المساعدة على الإسهام في تحقيق السلم والاستقرار وتعزيز الأمن البشري.

**السيد مابهونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد جنوب أفريقيا البيانين اللذين أدلى بهما باسم المجموعة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز.

لقد أصبح اليوم نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة تحديا متزايدا، خاصة وأن تدفق الأسلحة إلى النزاعات المسلحة لا يؤدي إلا إلى مفاقمة التحديات التي نواجهها كمجتمع دولي. وعلى الرغم من ذلك فقد أحرزنا بعض التقدم على الصعيد الدولي من خلال نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة وفعاليات أخرى، والتي تمكنا خلالها من تقييم التطورات واستعراضها. ولا تزال الأسلحة التقليدية، خاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، هي الأسلحة المفضلة لزعزعة استقرار المجتمعات المحلية من خلال تأجيج النزاع والجريمة، وغالبا ما تكون لها آثار كارثية على السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

ويواصل الاتحاد الأفريقي متابعة تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020. وفي هذا الصدد، تود جنوب أفريقيا التذكير بأنه تم تمديد خارطة الطريق هذه لمدة 10 سنوات، من عام 2021 إلى عام 2030، مع إجراء استعراضات دورية كل عامين. وجنبا إلى جنب مع بقية القارة الأفريقية، وبدعم من المجتمع الدولي، تظل جنوب أفريقيا ثابتة في عزمها على إحراز تقدم ملموس في تنفيذ خارطة طريق هذه في سياق خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

وما فتئ وفدنا يشارك بنشاط في مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مجموعة من الالتزامات السياسية كإطار عالمي جديد يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طول دورة حياتها. ونعتقد أن الدورتين اللتين عقدتا خلال عام 2022 قدمتا العديد من المقترحات المفيدة التي يمكن البناء عليها من أجل تحقيق إطار تعاوني عالمي بشأن سلامة الذخيرة وأمنها. ونحن إن قمنا بذلك فسنعمل بشكل بناء مع الوفود الأخرى لتحقيق هذا الإطار، الذي ينبغي أيضا أن يتناول عناصر مثل التعاون والمساعدة الدوليين وآليات التنفيذ اللازمة للمتابعة.

وقد عقد المنتدى اجتماعه الأول هذا العام، ووفر محفلاً للدول لتبادل المعلومات بشأن حالات محددة لعمليات معروفة أو مشتبه فيها لتحويل مسار الأسلحة ولتبادل معلومات عملية ذات صلة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بالاج (هنغاريا)

إننا نسلط الضوء على دعم الأرجنتين الطويل الأمد لبرنامج العمل. لقد عُقد الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل في الفترة من 27 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه، وأسفر عن وثيقة ختامية بتوافق الآراء.

ونشيد في هذه الوثيقة بإدماج منظور جنساني واعتماد نهج يأخذ في الحسبان التأثير المختلف للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على النساء والأطفال. بالإضافة إلى ذلك، نسلط الضوء على الاعتراف بالطابع الإشكالي للتطورات الأخيرة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما الأسلحة البوليمرية والمعبأة والأسلحة النارية المنتجة من خلال الطباعة ثلاثية الأبعاد. وسيتعين إنشاء فريق تقني للتعامل مع هذه المسألة.

بالإضافة إلى ذلك، ننوه بأهمية عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية وضرورة اعتماد نهج كلي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها يأخذ في الاعتبار أوجه الترابط بين تدابير منع التفجيرات والتدابير الرامية إلى معالجة تحويل مسار الذخيرة. وفي هذا الصدد، نعتبر أن من الأهمية بمكان أن تؤخذ في الحسبان احتياجات وحالة كل بلد ومنطقة عند إعداد الوثيقة الختامية بغية وضع إطار لالتزامات سياسية تتسم بالكفاءة والفعالية.

وتظل الأرجنتين ملتزمة بنزع سلاح المدنيين، وتدمير المواد، وزيادة التوعية، ومنع العنف باستخدام الأسلحة، وتعزيز البحث والتطوير اللذين يهدفان إلى وضع سياسات جنائية متعلقة بتحديد وعدم انتشار الأسلحة التقليدية. منذ عام 2007 والأرجنتين تنفذ برنامجها الوطني للتسليم الطوعي للأسلحة النارية، وتجدر الإشارة إلى أن بلدنا قد تجاوز بالفعل المقصد 16,4,2 من مقاصد خطة الأمم المتحدة

وضع مشروع القرار فإننا نعتبره خارطة طريق للقيام في المستقبل بتنفيذ العمل الموضوعي المتعلق بتعزيز أهداف برنامج العمل والصك الدولي للتعقب.

وينبغي أن نواصل تعزيز أهداف تنفيذ وعالمية جميع الاتفاقيات والاتفاقات السياسية التي تحظى بتوافق الآراء بشأن الأسلحة التقليدية. وتتضمن جميع هذه الصكوك وخطط العمل المتصلة بها التزامات، بعضها ملزم قانوناً، تتعلق بالتعاون والمساعدة الدوليين. ولكن بدون تحويل تلك الالتزامات المتعهد بها على الورق إلى تقديم المساعدة الملموسة والمستدامة إلى الدول التي تواجه تحديات عديدة في التنفيذ، وخاصة البلدان النامية، سيظل إضفاء الطابع العالمي الكامل على هذه الصكوك أمراً بعيد المنال دائماً.

**السيد غيرا (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):** ترى الأرجنتين أن من الأولويات منع الاتجار بالأسلحة غير المشروعة وتحويل مسارها، اللذين يغذيان زعزعة الاستقرار السياسي والعنف والانحراف والجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار بالمخدرات، ويؤثران بشدة على أضعف شرائح المجتمع.

يجب أن نعيد التأكيد على أهمية الصكوك والآليات الدولية المتعلقة بهذه المسألة - معاهدة تجارة الأسلحة، وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية - وضرورة استكشاف أوجه التأثير بينها.

والأرجنتين، بوصفها شريكة في صياغة معاهدة تجارة الأسلحة، تعلق على هذه المعاهدة أهمية كبيرة وتحافظ على دور نشط والتزام مستمر وتعمل على إضفاء الطابع العالمي عليها. وفي هذا الصدد، ترأست الأرجنتين المؤتمر السادس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في عام 2020 في جنيف، وكانت إحدى القوى الدافعة وراء إنشاء منتدى تبادل المعلومات عن تحويل مسار الأسلحة.

وقد كانت هذه الشواغل الإنسانية هي الدافع منذ فترة طويلة لانخراط النمسا في ميدان الأسلحة التقليدية. إن معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية، بمعاييرهما القوية، هما قصتا نجاح واضحتان في نزع السلاح الإنساني. وقد تحقق الكثير بالفعل للحد من الخسائر في صفوف المدنيين، وتطهير الأراضي، وتدمير المخزونات، ومساعدة الأسر والأفراد المتضررين، ولكن يجب ألا نتباطأ في الوفاء بالتزامات معاهدات نزع السلاح الإنسانية هذه. لا تزال الخسائر في صفوف المدنيين كبيرة، والوفاء بالتزامات متأخر جزئياً عن الجدول الزمني، ويتعين مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية هذه المعاهدات. إن التحديات الراهنة التي تواجه القانون الدولي الإنساني من جانب بعض الجهات الفاعلة تؤكد الحاجة الملحة في هذا الصدد.

ونرحب باعتماد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. يقدم هذا الإعلان مجموعة قوية من التدابير لتعزيز الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وتحسين حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. هذا الإعلان هو نتيج لعملية تفخر النمسا بأنها قد بدأتها من خلال مؤتمر دولي في عام 2019 وقادتها أيرلندا باقتدار على مدى السنوات الثلاث الماضية. إننا نشيد بأيرلندا على قيادتها في هذا الصدد. وقد أيدت النمسا الإعلان وتدعو جميع الدول إلى أن تحذو حذوها. نحن ملتزمون التزاماً قوياً بتنفيذ الإعلان، إلى جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين، والدول، وكيانات الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمات الدولية والإقليمية، والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، والناجين، والمجتمع المدني. ويجب أن نعمل معاً لضمان التنفيذ الفعال للتدابير المتوقعة والحد من الأضرار التي تلحق بالمدنيين.

ويظل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإدارة الذخائر من التحديات الهامة نظراً لتأثيرها الشديد على السلم والأمن الدوليين. ولذلك نرحب بالتطورات الأخيرة في تلك المجالات.

للتلمية المستدامة لعام 2030، وذلك بعد أن حقق تدمير قرابة 60 ألف سلاح ناري قبل عام 2023.

بالإضافة إلى ذلك، ولأول مرة، وبتنسيق من سلطتنا الوطنية المختصة بالمواد الخاضعة للرقابة، نقوم بتنفيذ خططنا الاستراتيجية لسياسات مراقبة الأسلحة ومواد أخرى، وللمرة الثانية على التوالي، خطة عملنا لمنع العنف باستخدام الأسلحة النارية للفترة 2022-2023، والتي تسعى إلى منع أعمال العنف والحوادث والجرائم المرتكبة بالأسلحة النارية والحد منها.

وأخيراً، أود أن أشدد على أن الأرجنتين ستواصل تعزيز تدابير بناء الثقة في مختلف الميادين، وستقدم كل سنتين مشروع قرارها المعنون "المعلومات المتصلة بتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية" كجهد يُبذل للحفاظ على حوار مفتوح بشأن تلك المسألة. ونحن نقدر تأييد الوفود لمشروع القرار هذا ونظرها الخاص في المشاركة في تقديمه.

**السيد كمينت (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد النمسا بالكامل البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

تمثل الأسلحة التقليدية الغالبية العظمى من الإصابات التي تتسبب فيها الأسلحة في جميع أنحاء العالم، وهي محرك للنزاعات المسلحة. وتتجلى القوة المدمرة لهذه الأسلحة في تنوعها الرهيب في الحرب غير القانونية التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا، مع ارتكاب انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني. نحن ندين استخدام روسيا للذخائر العنقودية واستخدامها العشوائي للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ويساورنا القلق أيضاً إزاء نشر الألغام المضادة للأفراد في أراضي دولة طرف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعروفة أيضاً بمعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد. وندين أي استخدام للذخائر العنقودية من جانب أي جهة فاعلة وتدعو جميع الأطراف، في جميع الأوقات، إلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني. فيجب ألا يتحمل المدنيون وطأة النزاع المسلح.



في المجال العسكري على حقوق الإنسان، الذي بادرت بتقديمه بنما والنمسا بصورة مشتركة، ويسرنا أنه اتخذ بالإجماع.

**السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** ما فتى الاتحاد الروسي يدعو إلى زيادة إنفاذ نظام الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة من خلال ضمان التقيد العالمي بها وبروتوكولاتها، فضلا عن تنفيذ أحكامها بنية صادقة. ونثني على فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل لجهوده في عام 2022. لقد تمكن الفريق من اعتماد تقرير يتضمن استنتاجات وتوصيات ذات مغزى، مما أرسى أساسا للمناقشات المقبلة بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار الاتفاقية، التي تعتبر أفضل مسار لتلك الأغراض. وبصفة عامة، نعلق أهمية كبيرة على تلك المسألة، التي تجلت بشكل خاص في اعتمادنا في 26 تموز/ يولييه ورقة مفاهيمية بشأن تطوير وتطبيق منظومات الأسلحة باستخدام التكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي في القوات المسلحة للاتحاد الروسي. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن قواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، كافية وقابلة للتطبيق بالكامل على منظومات الأسلحة تلك.

وما زلنا نركز على مسار المناقشات بشأن استخدام الذخائر المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان. ونرى أن المشاكل المتصلة بالذخائر المتفجرة لا يمكن حلها إلا من خلال تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني القائمة بحسن نية. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت مسألة الأجهزة المتفجرة المرتجلة الشاملة والمتعددة الأوجه أكثر حدة. ونرى أن من الضروري مناقشة تلك المسألة على مستوى الخبراء في إطار البروتوكول الثاني المعدل الملحق باتفاقية الأسلحة التقليدية.

وفي سياق اتفاقية الأسلحة التقليدية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدين الأعمال الإجرامية التي يقوم بها نظام كييف ضد شعب دونباس وأن يرد عليها. إن عدد الانتهاكات اليومية لقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها القوات المسلحة الأوكرانية، مثل وضع

وقد شاركت النمسا بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية، ونرحب بتقريره النهائي. كما نرحب بالعمل الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية، تحت القيادة الألمانية.

ونرحب أيضا بنتائج الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالتطورات التكنولوجية الأخيرة، مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد أو الأسلحة المعيارية. وينبغي أن يظل الصك الدولي للتعقب مناسباً للغرض منه حتى يمكن أن يؤدي دوره الهام.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، أتيحت للدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة الفرصة لاستعراض وتعزيز صك نزع السلاح المهم هذا وبروتوكولاته. ومن دواعي خيبة أملنا أن تلك الفرصة قد أهدرت. وما زلنا نرى حاجة واضحة إلى استعراض البروتوكول الثالث، بشأن الأسلحة الحارقة، بغية تعزيز تنفيذه وتفعيله. والضرر الإنساني الذي تسببه الألغام غير الألغام المضادة للأفراد يستحق المناقشة في إطار البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد أعاقحت حفنة من الدول الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، وشرعت إحداها في استخدام تلك الأسلحة في حرب عدوانية غير مشروعة.

وتشارك النمسا، وستظل تشارك بقوة، في المناقشات المتعلقة بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل في فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وتثير تلك الأنواع من منظومات الأسلحة شواغل خطيرة من المنظورات الإنسانية والقانونية والأمنية والأخلاقية. وعلينا أن نتعامل معها على وجه الاستعجال من أجل منع تجاوز الخط الأحمر وفقدان السيطرة البشرية على استخدام القوة. وفي هذا السياق، نود أيضا أن نسلط الضوء على قرار مجلس حقوق الإنسان 51/22، بشأن آثار التكنولوجيات الجديدة والناشئة



بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بقيمة 24 مليون يورو، وسنواصل التمويل بنفس الحجم هذا العام. ونرى أن خرائط الطريق الإقليمية أدوات فعالة. والعمليات الإقليمية الشاملة والمنسقة تنسيقاً جيداً، مثل خارطة طريق غرب البلقان لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وخارطة طريق الأسلحة النارية في منطقة البحر الكاريبي، وخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يمكن أن تسهم في الحد من التدفق غير المنضبط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذلك، أيدنا إنشائها تأييداً تاماً وما زلنا ندعم تنفيذها الشامل. وترى ألمانيا أيضاً أن من الضروري إشراك المجتمع المدني والنساء والشباب في تلك الجهود.

ويشرف ألمانيا انتخابها رئيساً للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية. ولا يزال هدفنا من عمل الفريق العامل مفتوح العضوية هو وضع إطار عالمي جديد لمعالجة الثغرات في إدارة الذخيرة طوال فترة الحياة، بما في ذلك التعاون والمساعدة الدوليين. وإلى جانب الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني والترتيبات الطوعية على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، سيصبح ذلك الإطار جزءاً من إطار شامل لدعم إدارة الذخيرة على نحو مأمون وآمن ومستدام طوال العمر الافتراضي. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر الوفود على العمل البناء للغاية الذي اضطلع به الفريق العامل المفتوح العضوية حتى الآن، وسنكون ممتنين لاستمرار الدعم، وكذلك فيما يتعلق بإمكانية عقد دورة رابعة للفريق العامل المفتوح العضوية ومشروع المقرر المقابل المقدم من فرنسا وألمانيا.

وعلاوة على ذلك، ترحب ألمانيا بكون أن المؤتمر الثامن للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة قد عقد بنجاح حضورياً، في جنيف، في الفترة من 22 إلى 26 آب/أغسطس، برئاسة ألمانيا. ونحن ممتنون لما أبدي من اهتمام بمواضيعنا الأساسية، وهي التعاون بعد الشحن، وإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، والتقييم. وترحب ألمانيا بالتركيز الذي حددته رئاسة جمهورية كوريا للدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف، ولا سيما على مواصلة المناقشات بشأن التعاون بعد

الذخائر الثقيلة في المناطق السكنية واستخدام الدروع البشرية والهيكل الأساسية المدنية لأغراض عسكرية، يثبت أن أوكرانيا قد انخرطت عمداً في حرب لا إنسانية، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

ونعلق أهمية كبيرة على مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، وندعو إلى تنفيذ أكثر فعالية لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي يهدف إلى منع تحويل وجهة الأسلحة إلى الأسواق غير المشروعة. وبغية إنجاز تلك المهمة، بالطبع، ينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن ينسق جهوده مع الحفاظ على الدور المركزي للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، نسلط الضوء على أهمية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية باعتباره إحدى الأدوات الأساسية لضمان الشفافية والأمن الدولي من خلال تعقب وتحديد تراكمات الأسلحة المزعجة للاستقرار في مختلف أنحاء العالم. ومع ذلك، تقلقنا محاولات بعض الدول توسيع نطاق السجل، خاصة في ضوء حالات سابقة استخدمت فيها تلك الآلية لأغراض أخرى غير التي أنشئت من أجلها، بما في ذلك تحديد معايير حظر الأسلحة التي استحدثها مجلس الأمن.

ولا يزال الاتحاد الروسي يرى أنه من غير المناسب الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة بشكلها الحالي والمشاركة في فعاليتها الرسمية، حتى بصفة مراقب. وفي الوقت نفسه، نعتبر أن معايير المعاهدة أقل بكثير من معايير روسيا. وعلاوة على ذلك، فإن التنفيذ العملي للمعاهدة يثير شواغل بالغة. ومن غير المقبول أن تواصل بعض الأطراف تزويد مناطق النزاع المسلح بالمعدات العسكرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

**السيد غوبل (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء التهديدات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين من خلال النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعج للاستقرار وإساءة استخدامها في العديد من مناطق العالم. في عام 2021 مولت ألمانيا دعماً للمشاريع المتعلقة

للألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية في حربها العدوانية ضد أوكرانيا، فضلا عن استخدامها العشوائي لأنواع أخرى من الأسلحة المتفجرة. ونطلب من روسيا أن توقف عدوانها واستخدامها لهذه الأسلحة فورا. ونشعر بالفزع إزاء الأثر الإنساني المدمر على المدنيين الناجم عن الاستخدام العشوائي للأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق على المناطق المأهولة بالسكان في سوريا وليبيا واليمن. ويجب على جميع الأطراف في النزاعات المسلحة أن تحترم أحكام القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية المدنيين احتراماً كاملاً.

ولذلك، ترحب ألمانيا بوضع نص الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان في صيغته النهائية بوصفه نتاجاً للعملية التي تقودها أيرلندا من أجل إصدار إعلان هادف وشامل. وألمانيا ملتزمة بالمشاركة بنشاط في عملية المتابعة، التي يمكن أن تسهم بشكل حاسم في تحسين حماية المدنيين، من خلال جملة أمور منها تحديد وتبادل الممارسات العسكرية الجيدة في استخدام الأسلحة المتفجرة امتثالاً للقانون الدولي الإنساني.

**السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية):** في حين أن برنامج العمل لعام 2001 لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يشير إشارة بسيطة إلى النظر في الأثر السلبي للاتجار على النساء والمسنين، لم يبدأ استخدام مصطلح "المنظور الجنساني" إلا في الاجتماع الثالث للدول من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين في عام 2008. وتلت ذلك إشارات إلى نوع الجنس في قرارات اللجنة الأولى في عام 2010، مع التركيز على مشاركة المرأة. وفي الاجتماعين السابع والثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين، كانت كوستاريكا على رأس الجهود الرامية إلى كفالة أن يراعي برنامج العمل مختلف الطرق التي تتأثر بها النساء والرجال والأطفال والأقليات الجنسية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبالمثل، نسعى في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالخبرة التقليدية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني منذ البداية

الشحن. ونعتقد أن ذلك تدبير فعال لبناء الثقة بين الدول المصدرة والدول المستوردة.

ونرى أنه لا غنى عن تكثيف الجهود الدولية بشأن المسائل المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة في مجال الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. ونشيد بالمناقشات الموضوعية التي أجراها فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، فضلا عن العمل المكثف الذي قام به الرئيس البرازيلي وفريقه اللذين بذلا جهوداً هائلة من أجل إيجاد أرضية مشتركة. ونرى أن النهج ذي المستويين - حظر منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل التي تعمل خارج نطاق السيطرة البشرية تماماً، من ناحية، والأنظمة الإيجابية لمنظومات الأسلحة ذات الوظائف الذاتية من ناحية أخرى - ما زال يكتسب زخماً. ونقدر شمولية فريق الخبراء الحكوميين ويحدونا أمل كبير في أن يتمكن من البناء على ذلك الزخم بغية تحقيق نتائج ملموسة. ولذلك، سيكون من الأهمية بمكان أن تبدي جميع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية الأسلحة التقليدية المرونة اللازمة للتوصل إلى توافق في الرأي ومنح الفريق وقتاً كافياً لاجتماعه في عام 2023 الذي يعقد في تشرين الثاني/نوفمبر.

وما زلنا نؤيد بقوة اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية. وفيما يتعلق بالتنفيذ الكامل والشامل لتلك الاتفاقيات، فإن ألمانيا تتحمل مسؤوليتها عن مساعدة الدول الأطراف المتضررة في الوفاء بالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقيات بجدية بالغة. في عام 2021 قدمت ألمانيا ما يقرب من 55 مليون يورو لإزالة الذخائر العنقودية والألغام وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب، وكذلك لمساعدة الضحايا وأنشطة التوعية بالمخاطر والدعوة وتدمير المخزونات. ولا تزال ألمانيا واحدة من أكبر المانحين في ذلك المجال. وللبناء على تلك المشاركة ودعم مواصلة تنفيذ اتفاقية أوتاوا، قررت ألمانيا السعي لرئاسة الاجتماع الحادي والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في عام 2023، وسنكون ممتنين لدعم الأعضاء.

وما فتئت حماية المدنيين في النزاع المسلح تكتسي أهمية رئيسية بالنسبة لألمانيا. ونحن ندين بأشد العبارات الممكنة استخدام روسيا

أدنى حد من عملية صنع القرار البشري، هي أنه ليس لدينا ما يضمن أن نشرها سيؤدي إلى نتائج أقل تحيزاً. إذ يتم تقنين افتراضاتنا وقيودنا وتحيزاتنا في التكنولوجيا التي ننشرها، وآلات البرمجة لاستهداف الضحايا تعني تسليح وأتمتة تحيزاتنا بدلاً من القضاء عليها. وتستضيف كوستاريكا مؤتمراً إقليمياً حول منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل يومي 23 و 24 شباط/فبراير 2023.

وتؤيد كوستاريكا بقوة المبادرات التي يقودها المجتمع المدني ومنظمات البحوث بشأن نوع الجنس والأسلحة، بدءاً من التقرير الرائد لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح المعنون "ما زلنا متخلفين عن الركب: التوازن بين الجنسين في دبلوماسية تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح" إلى خطة العمل الجنسانية لمعاهدة تجارة الأسلحة والعمل الرائد للدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة بشأن تحديد الأسلحة الذي يراعي الفوارق بين الجنسين. تلك المبادرات تحدث تغييراً لكفالة أن يكون عملنا أكثر شمولاً.

**السيد نور الدين (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل كمبوديا، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/77/PV.15)، وممثل إندونيسيا هذا الصباح باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

في عالم يزداد استقطاباً، وسط الصراعات الجارية، يظل خطر انتشار الأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بها مصدر قلق خاص. وبينما يجب أن نعمل بلا كلل للقضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل، ينبغي ألا تغيب عن بالنا العواقب المدمرة التي تنجم عن الأسلحة التقليدية. وقد أدى استخدام هذه الأسلحة إلى ما يقدر بنحو 200 000 حالة وفاة كل عام في جميع أنحاء العالم. وتتشي ماليزيا على الأمين العام لتشديده على ضرورة العمل في هذا المجال، بما في ذلك من خلال برنامج نزع السلاح. ولا تزال ماليزيا تشعر بالقلق إزاء النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصنيعها وتداولها وتكديسها المفرط وانتشارها بلا ضابط في أجزاء كثيرة من العالم. وتدعو ماليزيا بقوة إلى التنفيذ الكامل والمتوازن والفعال لبرنامج عمل

بإدراج مشاركة المرأة مشاركة مجدية في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها وفي ممارسات إدارة الذخيرة التقليدية المأمونة والأمنة بغية منع آثارها السلبية على النساء والرجال والأطفال، مثل العنف القائم على نوع الجنس في الساحتين العامة والخاصة. وفي هذا الصدد، أشيد ببنما والدول الأعضاء الـ 27 التي أيدت إعلانها المشترك لتسليط الضوء على أهمية تلك المسائل في الاجتماع الأخير الذي عقد في جنيف. وفيما يتعلق بالذخائر العنقودية، تؤيد كوستاريكا خطة عمل لوزان للفترة من 2022 إلى 2026 وتدعو الدول الأطراف إلى تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتنوع من خلال الإبلاغ عن التقدم الذي تحرزه في هذا المجال ومن خلال دعم الدول الأطراف الأخرى وأصحاب المصلحة في تلك الجهود.

وتدعو كوستاريكا إلى التنفيذ الفعال لتقييم مخاطر العنف القائم على نوع الجنس الوارد في معاهدة تجارة الأسلحة، باعتبارها أول معاهدة تربط العنف القائم على نوع الجنس بتجارة الأسلحة الدولية. ونؤيد أيضاً عمل مبادرة الحد من الأسلحة في وضع خطة عمل جنسانية لرصد التقدم المحرز بشأن التوصيات المتعلقة بالمسألة المتفق عليها في المؤتمر الخامس للدول الأطراف. ورحبنا بوضع نص الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان في صيغته النهائية في حزيران/يونيه. ويعترف ذلك الاتفاق الجديد بالضرر الناجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة من منظور جنساني ويدعو إلى إجراء مزيد من البحوث في هذا المجال. وتأمل كوستاريكا أن تؤيد الإعلان السياسي الذي سيعقد في دبلن في تشرين الثاني/نوفمبر، وتدعو جميع الدول إلى أن تحذو حذوها لإظهار التزامها بتعزيز حماية المدنيين.

وينبغي أيضاً توسيع نطاق الاعتبارات الجنسانية لتشمل استخدام التكنولوجيات الجديدة في منظومات الأسلحة، بما في ذلك منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وإحدى المشاكل التي يتعين علينا مواجهتها فيما يتعلق بتلك الأسلحة، وأي نظام ذكي آخر ننشره يقلل إلى

إليها بغية تحقيق التوازن بين الاحتياجات الأمنية المشروعة لبلداننا والشواغل الإنسانية. وينبغي تعزيز الآليات القانونية الدولية لتحديد الأسلحة التقليدية وتحسينها على أساس مستمر من أجل حماية السلم والأمن الدوليين.

وقد شاركت الصين بنشاط في مختلف عمليات الأمم المتحدة في مجال الأسلحة التقليدية، بما في ذلك ما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذخيرة التقليدية، والشفافية في مجال التسليح، وواصلت الإسهام بشكل إيجابي في النهوض بعمليات تحديد الأسلحة ذات الصلة. وكخطوة رئيسية إضافية، بدأت الصين إجراءاتها القانونية المحلية للتصديق على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يدل تماما على عزم الصين وإخلاصها في دعم تعددية الأطراف بثبات وبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية.

ومنذ انضمام الصين إلى معاهدة تجارة الأسلحة قبل عامين، أحرزت تقدما مطردا في تنفيذها ودعت بنشاط إلى تجارة أسلحة مسؤولة، بينما تدعو جميع البلدان إلى الامتناع عن بيع الأسلحة إلى جهات فاعلة من غير الدول والإسهام بشكل إيجابي في تعزيز فعالية المعاهدة وعالميتها. والصين مؤيد نشط لعمل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وتقي بأمانة بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وبروتوكولاتها، وتشارك بشكل بناء في المناقشات المتعلقة بالأجهزة المتفجرة المرتجلة ومنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

وحتى نهاية عام 2021، قدمت الحكومة الصينية، بوسائل مختلفة، مساعدة إنسانية لإزالة الألغام بلغت أكثر من 100 مليون يوان لأكثر من 40 بلدا ودربت أكثر من 1 000 موظف محترف في إزالة الألغام. وستواصل الصين هذا العام تزويد كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بمعدات الكشف عن الألغام والإمدادات الإنسانية لمساعدة بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا على بناء قدرتها في مجال إزالة الألغام.

يمر المشهد الأمني الإقليمي الدولي حاليا بتغيرات عميقة ومعقدة. فالتنافس الجيوسياسي يزداد حدة والصراعات والاضطرابات

الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لمنع الانتشار غير المشروع لهذه الأسلحة. ورحبنا باعتماد التقرير النهائي للاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وصكه الدولي للتعب.

وماليزيا، بوصفها من الدول الموقعة على معاهدة تجارة الأسلحة، تؤكد من جديد التزامها بالمعاهدة وهدفها المتمثل في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية ومكافحته والقضاء عليه. وترى ماليزيا أن معاهدة تجارة الأسلحة سترسخ السياسات الوطنية القائمة بشأن الأسلحة التقليدية، مع الإقرار في الوقت نفسه بالحقوق القانونية للدول في استخدام الأسلحة باعتدال لأغراض الأمن أو الدفاع عن النفس أو البحث أو التجارة. وعلى الصعيد الوطني، وضعت ماليزيا قوانين لإدارة تداول الأسلحة التقليدية بفعالية ومنع تحويل وجهة الأسلحة إلى السوق غير المشروعة. وهي تشمل قانون التجارة الاستراتيجية في عام 2010 وقانون الجمارك لعام 1967 وقانون الأسلحة لعام 1960.

وتطوير الأجهزة المتفجرة المرتجلة واستخدامها، ولا سيما من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول، يطرح تحديات خاصة. ويجب أن نعمل المزيد لمكافحة تهديدها. وتعتقد ماليزيا أيضا أننا بحاجة إلى بذل جهود أكبر وأكثر تضافرا لمعالجة مسألة الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ونشيد بأيرلندا لقيادتها العملية التشاركية نحو الانتهاء في حزيران/يونيه من الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، تمشيا مع دعوة الأمين العام. وفي الختام، تؤكد ماليزيا من جديد التزامها بتحديد الأسلحة التقليدية وتخفيضها، وهو أمر حاسم في التخفيف من الآثار الإنسانية المترتبة على استخدامها.

**السيد لاي هايانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** ما فتئت الحكومة الصينية تؤيد بنشاط العملية الدولية لتحديد الأسلحة التقليدية وتدعو

وأن تتوخى الحذر فيما يتعلق بصاردات الأسلحة إلى مناطق النزاع، وأن تمنع تدفق الأسلحة المشروعة عبر القنوات غير المشروعة.

ثالثاً، يجب أن نتمسك بتعددية الأطراف. وينبغي للبلدان أن تدعم بنشاط دور الأمم المتحدة بوصفها القناة الرئيسية في مجال تحديد الأسلحة التقليدية وأن تشجع وتيسر مشاركة المزيد من البلدان في عملية تحديد الأسلحة التقليدية.

رابعاً، يجب أن نعزز تكامل الموارد وأن نعزز التفاعل والتنسيق بين مختلف آليات الأمم المتحدة لتحديد الأسلحة التقليدية، وأن نحسن التواصل بين معاهدة الاتجار بالأسلحة، وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والآليات الأخرى لتحقيق التكامل والتآزر.

**السيد أدوم (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):** يرحب وفدي بمناقشة اليوم، التي تركز على مسألة تشكل تحدياً رئيسياً للأمن والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. والتدفقات غير المشروعة للأسلحة التقليدية وتكديسها المفرط وانتشارها بلا ضوابط، التي تزداد ضرراً بسبب استخدامها في الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ما زالت تخلف عواقب وخيمة على دول وسكان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ومما يؤسف له أن تلك المشكلة لا تقتصر على هذه المنطقة بل يمكن رؤيتها في أجزاء أخرى كثيرة من العالم. ولذلك، نحتاج إلى تجديد إرادتنا السياسية الجماعية للحد من التدفقات غير المشروعة لتلك الأسلحة والسيطرة عليها بشكل فعال. وفي هذا الصدد، يعتقد بلدي أنه ينبغي لنا أن نركز على بضع أولويات.

أولاً، ينبغي أن نعزز تنظيم ومراقبة نقل الأسلحة التقليدية من خلال تعزيز وتنفيذ متطلبات الشفافية للتجارة الدولية في الأسلحة، وفقاً لسجل الأسلحة التقليدية ومعاهدة تجارة الأسلحة. ويرحب وفدي بالتدابير المتخذة لتحسين تنفيذ المعاهدة في الدورة الأخيرة لمؤتمر نزع السلاح.

بين الجماعات المسلحة الإقليمية آخذة في الازدياد. فالإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة عبر الوطنية أبعد ما يكون عن القضاء عليها. تجارة الأسلحة العالمية تنمو في الحجم. وما زال خطر نقل الأسلحة التقليدية وتحويل وجهتها بصورة غير مشروعة يتزايد. وإدارة الأمن العالمي مهددة. وعلى وجه الخصوص، فإن بلداً رئيسياً وكتلة عسكرية معينة، تشبهاً بعقليات الحرب الباردة، يواصل التوسع عسكرياً واستخدام عمليات نقل الأسلحة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى للنهوض باستراتيجياته الجغرافية السياسية، بينما يتفاقم الصراع والعداء بين البلدان والمناطق المعنية ويزيد خطر انتشار الأسلحة التقليدية.

وتقدم مبادرة الأمن العالمي التي اقترحها الرئيس الصيني شي جين بينغ في نيسان/أبريل منظوراً صينياً حول التحديات الأمنية العالمية والحلول الصينية لها، بما في ذلك قضية الحد من الأسلحة التقليدية. ونحن بحاجة إلى التمسك برؤية للأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، وبذل المزيد من الجهود المشتركة لتعزيز التنسيق والتعاون في مجال تحديد الأسلحة التقليدية والإسهام في العمليات الدولية لتحديد الأسلحة. وتود الصين أن تقترح النقاط التالية.

أولاً، يجب أن نعالج كلا من الأعراض والأسباب الجذرية. ويتعين على كل بلد أن يحل النزاعات بالوسائل السياسية والدبلوماسية، وأن يزيل الأسباب الكامنة وراء الحرب والصراع والإرهاب والجريمة المنظمة، وأن يعمل على مساعدة البلدان المعنية بمساعدة فعالة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي بغية تهيئة الظروف لمعالجة مسألة الأسلحة التقليدية.

ثانياً، يجب أن نعزز مسؤولية الدول. وينبغي للبلدان أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مكافحة النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية، وأن تضع القوانين والأنظمة ذات الصلة وتحسنها وفقاً لظروفها الوطنية، وأن تحسن إنفاذ القانون. وينبغي للبلدان الرئيسية المصدرة للأسلحة أن تكون قدوة يحتذى بها، وأن تعتمد سياسات مسؤولة لتحديد الأسلحة وتصديرها، وأن تمتنع عن نقل الأسلحة إلى كيانات من غير الدول، وأن تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى،



إلى تحقيق عالم خال من الألغام بحلول عام 2025. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحث البلدان الرئيسية المنتجة والحائزة لتلك الأسلحة على الانضمام إلى هذه الصكوك بغية تعزيز تنفيذها.

وأخيراً، يرى وفدي أن تعزيز الإجراءات من أجل سلامة وأمن الذخائر التقليدية أمر ملح وأساسي. ويجب أن نعمل على ضمان النجاح الكامل للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية في تحديد مجموعة من الالتزامات السياسية لتعزيز إدارة أفضل لهذه الذخائر.

وفي الختام، تؤكد كوت ديفوار مجدداً التزامها الكامل بالعمل على مكافحة التهديدات المستمرة التي تشكلها الأسلحة التقليدية وتدعو إلى تعبئة جهود إضافية في هذه القضية الأمنية والإنسانية والإنمائية. ويؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً إندونيسياً، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ونيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية.

**السيد حسين (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونتشاطر الشواغل مع الوفود الأخرى إزاء الخسائر المتزايدة في الأرواح البريئة من خلال الاستخدام غير المأذون به لمجموعة متنوعة من الأسلحة التقليدية في جميع أنحاء العالم. ومن الأهمية بمكان أن نعمم وننفذ القوانين والقواعد الدولية التي اتفقنا عليها وذات الصلة بالأسلحة التقليدية. ولا تزال بنغلاديش ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب مختلف الصكوك الدولية، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها التي نحن طرف فيها. وتدعو الدول إلى الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية واستخدامها العشوائي.

وتشكل التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحدياً رئيسياً للسلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي. وما فتئت بنغلاديش تشعر بقلق عميق إزاء النطاق الواسع للعواقب الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الاتجار غير المشروع

ثانياً، من الضروري مواصلة تعزيز برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وكوت ديفوار كانت من مقدمي القرار السنوي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في العامين الماضيين. ورحبنا باعتماد الوثيقة الختامية في الاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، وتدعو إلى تنفيذ قراراته. وفي هذا الصدد، من الضروري تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين، لا سيما في بناء قدرات الدول التي أبدت حاجتها إلى ذلك. ومشروع القرار A/C.1/77/L.76، بشأن تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يمثل نداء لا لبس فيه من أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن هذه المسألة. وفي هذا العام، ندعو مرة أخرى إلى توافق تقليدي بشأن مشروع النص. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نشجع ونكرر نماذج المساعدة الدولية على غرار الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة، وشركاء مثل ألمانيا واليابان، في إطار تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا.

ومن الأولويات الأخرى التي يجب أن نضعها لأنفسنا زيادة التزامنا بمكافحة مشكلة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، التي تستخدمها الجماعات الإرهابية كسلاح مفضل وتشكل تهديداً حقيقياً لاستقرار مجتمعاتنا وتنميتها. ويجب أن نعزز التعاون الجمركي فيما يتعلق بأمن الحدود وأن نعمل على منع الإرهابيين من الحصول على هذه الأجهزة. ويجب دعم الإجراء 18 من خطة الأمين العام لنزع السلاح، الرامي إلى تعزيز تنسيق واتساق التدابير المتعلقة بالأجهزة المرتجلة ومتابعته على نحو أفضل.

كما أن القضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد يمثل أولوية ملحة. وفي هذا الصدد، نحتاج إلى تنفيذ عالمي وأكثر كفاءة لمختلف الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحتها، مثل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولها الثاني والخامس، واتفاقية أوتاوا، التي تهدف



ونشعر بقلق عميق إزاء العواقب الإنسانية لاستمرار استخدام الألغام المضادة للأفراد، بما في ذلك من جانب جارتنا ميانمار، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. ونحث ميانمار على الكف فوراً عن استخدامها للألغام الأرضية والانضمام إلى المعاهدة. وكدولة طرف في اتفاقية أوتاوا، تدعو بنغلاديش إلى التنفيذ الكامل والحازم لخطة عمل أوصلو بغية تحقيق عالم خال من الألغام بحلول عام 2025. ونعرب عن تقديرنا للعمل الموضوعي الذي أنجزه خلال السنوات الماضية فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ونشدد على الحاجة إلى أحكام جديدة ملزمة قانوناً للتصدي للتحديات الإنسانية والأمنية الدولية التي تشكلها التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة هذه.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام بنغلاديش بالعمل البناء مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز المزيد من التعاون والحوار المفتوح من أجل مستقبل أفضل وأكثر أمناً للجميع.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا التكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على خمس دقائق للبيان الأول وثلاث دقائق للبيان الثاني.

**السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نرفض الاتهامات التي وجهتها البلدان الغربية فيما يتعلق باستخدام الأسلحة التقليدية خلال العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا. هذه التلميحات ليس لها سوى هدف واحد هو لفت الانتباه بعيداً عن الأعمال الإجرامية للقوات المسلحة الأوكرانية. نظام كييف يرتكب يومياً انتهاكات عديدة لقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني.

وتستخدم القوات المسلحة الأوكرانية عمداً تكتيكات عسكرية غير إنسانية، وتنتشر المدفعية الثقيلة وتقيم مواقع إطلاق النار ومخزونات الذخائر في المدارس والمستشفيات والمنازل السكنية ومعامل الكيماويات الخطرة. إنهم يقصفون محطات الطاقة النووية والأماكن التي يحتجز فيها أسرى الحرب. كما يستخدمون المدنيين كدروع بشرية والبنية التحتية المدنية حصراً لأغراض عسكرية.

بهذه الأسلحة. وتدعو جميع الدول إلى كفالة أن يقتصر توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الحكومات أو الكيانات المأذون لها بذلك على النحو الواجب. وترحب بنغلاديش بالنتائج التي تحققت بتوافق الآراء في الاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وتؤيد تلك النتائج. ونرحب أيضاً بقرارها إنشاء برنامج تدريبي دائم ومكرس للزمالات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتعزيز المعارف والخبرات التقنية في المجالات المتصلة بتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعبق، ولا سيما في البلدان النامية.

ولا تزال بنغلاديش تشعر بالقلق إزاء الخسائر في صفوف حفظة السلام التابعين لنا التي نجمت عن الاستخدام العشوائي للأجهزة المتفجرة المرتجلة من جانب أطراف من غير الدول في بعض بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، قتل ثلاثة من حفظة السلام البنغلاديشيين وأصيب أربعة بجروح خطيرة جراء انفجار عبوة ناسفة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن ندين بشدة هذه الهجمات الجبانة، التي تعادل أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. ونهيب بالمجتمع الدولي ألا يدخر جهداً في تحديد هوية مرتكبي ذلك الهجوم حتى يمكن تقديمهم إلى العدالة دون إبطاء. وتدعو إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بالمعلومات الاستخباراتية للأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلام وتوفير الموارد والمعدات الكافية للتصدي للتحديات التي تشكلها الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

وبوصفنا من الدول الموقعة على معاهدة تجارة الأسلحة، فإننا نتخذ موقفاً مفاده أن للدول حقاً سيادياً في حيازة الأسلحة التقليدية ومكوناتها وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها لتلبية لمتطلبات الأمن والدفاع عن النفس. ونشدد على أنه لا ينبغي فرض تدابير قسرية من جانب واحد على نقل هذه الأسلحة. ونحن ملتزمون بهدف المعاهدة المتمثل في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية.

وتؤيد بنغلاديش المبادرات الدولية لمكافحة الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والأسلحة التقليدية.

وأكثر الأعمال غير المسؤولة والجنونية هي أعمال الإرهاب النووي ضد محطتي زابوريغيا وكورسك للطاقة النووية. بالإضافة إلى ذلك، كان رد فعل القيادة العسكرية والسياسية الأوكرانية على الهجمات الإرهابية ضد جسر القرم مثيرا للسخرية. في البداية، كانت كييف تبتدى الشماتة وتشيد علنا "بالعمل النموذجي" لأجهزة الأمن الأوكرانية. ولكن عندما حل الصباح في واشنطن واستيقظ من يديرون ويرعون سلطات كييف، تغيرت تكتيكات أوكرانيا بشكل كبير، حيث ادعت كييف أنها لم ترتكب هذه الأفعال. وقالت نفس الأجهزة في نفس اليوم عكس ما قالت سابقا تماما. إنه أمر لا يصدق، ولكن خالص التحيات التي تتسم بالحماس والغبطة فيما يتعلق بالعمل الإرهابي ضد جسر القرم جرى سماعها من مسؤولي منظمة حلف شمال الأطلسي.

ومن الأمثلة المروعة الأخرى على الجرائم التي ارتكبتها نظام كييف الهجمات القاسية على المواطنين المسالمين الموالين لروسيا قرب كوبانيسك في منطقة خاركييف بعد انسحاب القوات الروسية. وقد سجلت هذه الوقائع بالفيديو، ولن تمر دون عقاب.

وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة إلى الضغط على كييف واتخاذ إجراءات فعالة لمنع العواقب الإنسانية الوخيمة للأعمال الإجرامية التي ترتكبتها القوات المسلحة الأوكرانية ضد المدنيين. إن انتهاكات نظام كييف لمبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك أحكام الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة واتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، تتطلب ردا فوريا من المجتمع الدولي، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** استمعنا إلى المتكلم الأخير في جلسة اليوم. ستجتمع اللجنة صباح الغد في غرفة الاجتماعات الساعة 10/00 لمواصلة المناقشة المواضيعية في إطار المجموعة المعنية بالأسلحة التقليدية.

*رُفعت الجلسة الساعة 12/55*

وفي الوقت نفسه، تدعم الدول الغربية هذه الأساليب الإرهابية، كما سمعنا اليوم. كلهم تحدثوا عن الاتحاد الروسي، لكن لسبب ما لم يذكر متكلم واحد القوات المسلحة الأوكرانية. ولذلك سنفعل نحن ذلك الآن. تتعمد القوات المسلحة الأوكرانية تلغيم جوانب الطرق بين التجمعات السكنية ومسارات القرى والجسور والسدود والأراضي المحيطة بالبنائيات السكنية التي يعيش فيها الأطفال، فضلا عن المؤسسات التعليمية والطبية. ونتيجة لذلك، يعاني المواطنون المسالمون، ويتهم نظام كييف، وفقا لسيناريوهات الموضوعية بإحكام، الوحدات الروسية بشن هجمات عشوائية تؤدي إلى مقتل المدنيين. ولم يرد ذكر أي من هذا في جلسة اليوم.

ومنذ نهاية تموز/يوليه، تم باستمرار وعن بعد زرع وسط دونيتسك وضواحيها بالألغام أرضية محظورة من طراز ليبستوك المضادة للأفراد، وهي محظورة بموجب اتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي وقعت عليها أوكرانيا، ولكن أحدا لم يذكر ذلك أيضا. وتستقبل المستشفيات المحلية بانتظام مدنيين مصابين جراء الألغام في أطرافهم السفلية، ويتعين بتر أرجل الغالبية العظمى منهم. وهذه الأعمال التي تقوم بها كييف تشكل انتهاكا مباشرا للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة واتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد. في آب/أغسطس، أصبح من المعروف أن القوات الأوكرانية استخدمت مواد كيميائية سامة ضد القوات الروسية بالقرب من زابوريغيا. ولم تكن كييف قلقة على الإطلاق بشأن مقاتلي أزوف عندما قصفت السجن في أولينيفكا حيث كان هؤلاء المقاتلون محتجزين لأنها لم تكن تريد أن يشهدوا ضد القادة في كييف والغرب.

تم الإبلاغ عن انتهاكات للقانون الدولي الإنساني من قبل عشرات الشهود الذين لا يخفون أسماءهم أو عناوينهم، على عكس ما يطلق عليهم الشهود في التحقيقات الأوكرانية والغربية. لقد وصفوا بالفعل الهجمات المتعمدة من قبل القوات المسلحة الأوكرانية على الأهداف المدنية وإطلاق النار على المواطنين المسالمين - وهي هجمات نسبت بعد ذلك إلى القوات الروسية. وهناك أدلة متزايدة تثبت أن هجمات، مثل مذبحه بوتشا، قد دبرتها كييف، وهوما لم يعد من الممكن تجاهله.